الوضع في الحديث

تعريفه - أسبابه - نتائجه - طريقة التخلص منه

تأليف

سيد عبد الماجد الغوري

دار ابن كثير



الوَضْعُ في الحَدِيثِ

تَعْرِيفُهُ - أَسْبَابُهُ - نَتَائِجُهُ - طَرِيقَةُ التَّخَلُّصِ مِنْهُ



الطبعة الأولى

1428 هـ ـ 2007 م

دار ابن كثير

للطباعة و النشر و التوزيع

دمشق ـ بيروت

الرقم الدولي :

الموضوع : حديث

العنوان : الوضع في الحديث

التأليف : سيد عبد الماجد الغوري

نوع الورق : أبيض

ألوان الطباعة : لون واحد

عدد الصفحات : 96

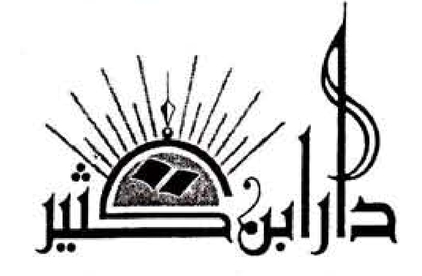
القياس : 17×24

نوع التجليد : غلاف

الوزن : 0.2 كغ

التنفيذ الطباعي : مطبعة بشار الحلبي

التجليد : مؤسسة حسين عبيدي للتجليد



دمشق ـ حلبوني ـ جادة ابن سينا ـ بناء الجابي

ص.ب : 311 ـ هاتف : 2225877 ـ 2228450 ـ فاكس : 2243502

بيروت ـ برج أبي حيدر ـ خلف دبوس الأصلي ـ بناء الحديقة

ص.ب : 113/6318 ـ تلفاكس : 01/817857 ـ جوال : 03/204459

www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com

الوضع في الحديث

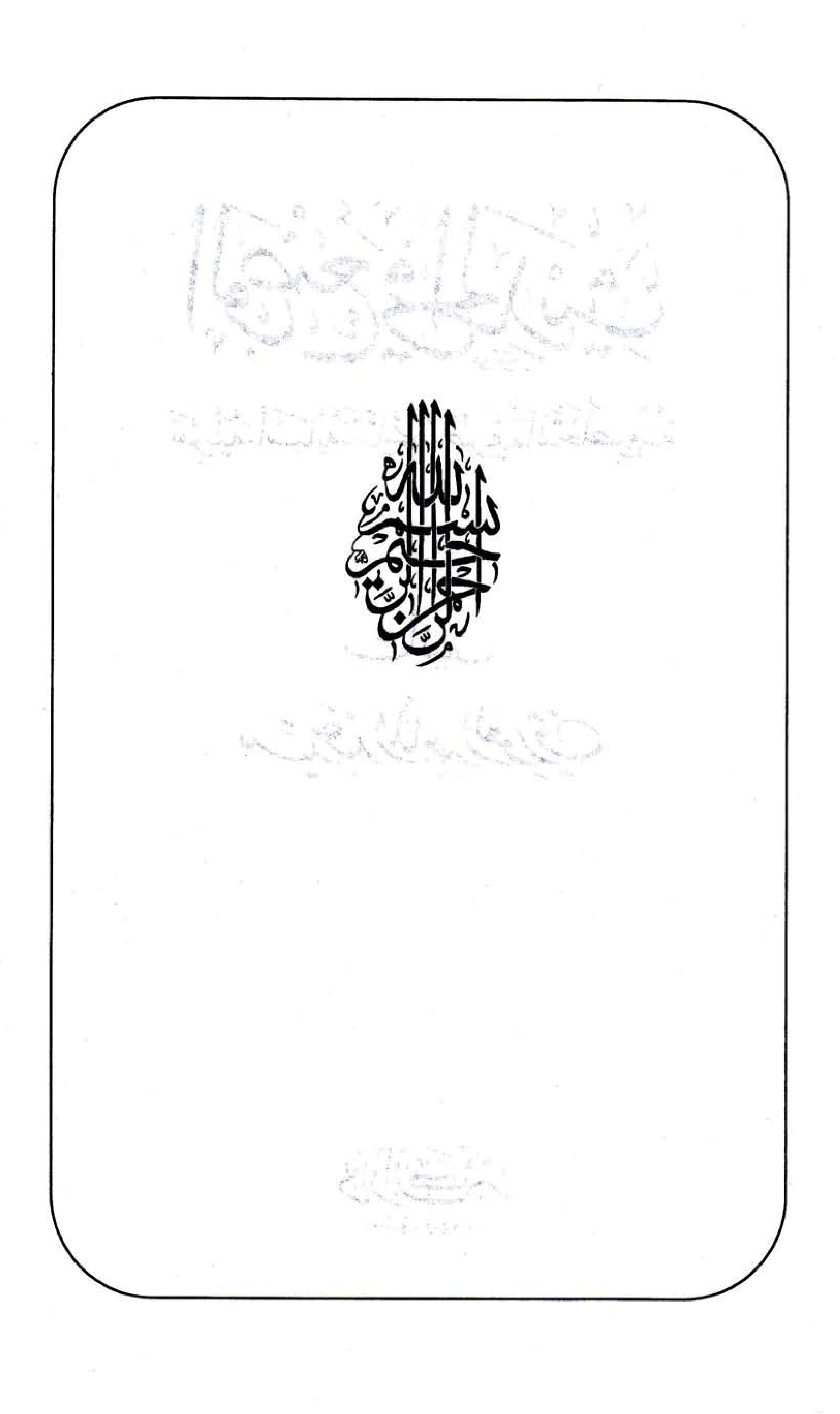
تعريفه - أسبابه - نتائجه - طريقة التخلص منه

تأليف

سيد عبد الماجد الغوري



دمشق - بيروت



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

التَّقْدِمَة :

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصَّلاةُ والسَّلام على القائل : « إنَّ كَذِباً عليَّ ليس كَكَذِبٍ على أَحَدٍ ، فَمَنْ كَذَب عليَّ متعمِّداً ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار »[1] وعلى آلهِ وَصَحْبِه ، ومن تَبِعهم بإحسانٍ ، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين .

وبعد : فقد اتَّخذ أعداءُ الإسلام للنَّيلِ منه طَرائقَ قِدَداً ، ووسائلَ مختلفةً ، فكان مِنْ أشدِّها خَطَراً عليه ، وأعظمِها ضَرَراً له : تَقَوُّلُهم ما لم يَقُلْ خاتِمُ الأنبياء وسيِّدُ المُرسَلين محمَّدٌ ﷺ ، ونسبُهم إليه ﷺ ما لم يفعله ، ويُقِرَّه ، والذي عُرِفَ عند المحدِّثين فيما بعد بـ « الوَضْع في الحديث » ، وقد فعل ذلك هؤلاء الأشقياء كما سوَّلَتْ لهم نفوسُهم المريضة ، وأهواؤهم الخبيثة لمنافعَ ذاتيَّةٍ ، ومصالحَ شخصيةٍ ، وأغراضٍ سياسيَّةٍ ـ كما وقد فصَّلنا الحديثَ في ذلك في بابه في هذا الكتاب ـ ، فاتَّخذوا الحديثَ وسيلةً لِلدَّسِّ به في الإسلام بعد أن شَقَّ ذلك عليهم بالقرآن الكريم ؛ لِحفْظِه ، وتوفُّر المسلمين ، وإقبالهم عليه روايةً ، وتلاوةً . ولكنَّ وَعْدَ الله سَبَقَ كَيْدَهم في حفظ كتابه ، وحديثِ رسوله حين أنزله قائلاً : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

فالسنَّة من الكتاب بمنزلة الجزء من الكلِّ ، وحفظُ السُّنَّةِ من حفظِ الكتاب ، ولا رَيْبَ فيه . فصَدَق من لا يُخلِف الميعادَ ، وأقامَ في سَلَفِ هذه الأمَّةِ مِنَ الصَّحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم محدِّثين أَوْتاداً ، وحُفَّاظاً نُقَّاداً ، وعلماءَ جَهابِذَةً ، أَمَدَّهم ببسطةٍ في العلم ، وقُوَّةٍ في الحفظ ، وسَعَةٍ في الاطلاع ،

---

(١) رواه البخاري عن المغيرة رضي الله عنه ، في كتاب الجنائز ، باب ما يكره من النياحة على الميت ، برقم (١٢٩١) .

وصَبْرٍ على صِبْرٍ في تجشُّم المَشَقَّاتِ ، وتحمُّلِ الأَلاَقي في تلقِّي السُّنَّة وضَبْطها ، ووَعْيِها ، وتدوينِها ، وجَمْعِها ، ثم تبليغِها ـ كما وَعَوْها ـ حتى لا تَفُتْهم شاردةٌ ولا واردةٌ ، فإذا سَمِعْتَ الحديثَ منهم ؛ فكأنَك تسمعه مِنْ فم النَّبيِّ ﷺ . فكانوا ـ رحمهم الله تعالى ورضي عنهم ـ آيةً على وجه الأرضِ تصدِّق آيةً في كتاب الله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

فأسَّس أئمَّةُ الحديث هؤلاء وحفَّاظُه قواعدَ متينةً ، وركائزَ ثابتةً لكشفِ اللِّثام عن الوَضْع والوضَّاعين ، يتميَّزُ بها الصِّحاحُ مِنَ الزُّيوف ، ويُعْرَف بها الكاذبُ من الصَّادق ، ويَظهر بها المُصيبُ من المخطىء ، ويتحقَّقُ بها الضَّابطُ من المُهْمِل ، فمن حيث لم يَبْقَ أيُّ تخوُّفٍ على السُّنَّةِ مِن وَضْع الوضَّاعين ، وتحريف المحرِّفين ، وتصحيف المصحِّفين عليها ، قيل لشيخ الإسلام ، وفخر المجاهدين : الإمام عبد الله ابن المبارك (المتوفى سنة ١٨١هـ) في شأن تخوُّفٍ على السنَّة من صنيع هؤلاء الوضَّاعين والكذَّابين : « هذه الأحاديثُ الموضوعةُ ؟ » فقال : « تعيش لها الجَهابِذَةُ ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾[1] » ، وقال يحيى بن يَمَان (المتوفى سنة ١٨٩هـ) : « إنَّ لهذا الحديثِ رجالاً خَلَقهم الله ـ عزَّ وجلَّ ـ منذ يوم خلق السَّموات ، والأرض ، وإنَّ وَكِيْعاً[2] منهم »[3] ، وجَهَر إمامُ علم العِلَل علي بن عمر الدَّارَقُطْنِي (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) قائلاً : « يا أهل بغداد ! لا تَظُنّوا : أنَّ أحداً يَقْدِر أن يَكْذِبَ على رسولِ الله ﷺ وأنا حَيٌّ ! »[4] وهكذا سَخَّر الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ هؤلاء الأَئمَّةَ ، والحُفَّاظَ للذَّبِّ عن دينه ، والدِّفاعِ عن سنَّة رسوله ، ففَضَح بهم أمرَ الوضَّاعين ، والكذَّابين ، وكشف بهم عن حقيقة أمرهم ، وأَبْطَل بهم ما جاء به

---

(١) الجرح والتعديل : (١/ ٢٩١) .

(٢) أي وكيع بن الجَرَّاح بن مليح الرُّؤاسي ، حافظٌ ، ثَبْتٌ ، كان محدِّثَ العراق في عصره ، اشتهر بكثرة حفظ الأحاديث ، توفي عام ١٢٩هـ .

(٣) الجرح والتعديل : (١/ ٢٢٢) .

(٤) فتح المغيث : (١/ ٢٦٠) .

هؤلاء الأشقياءُ ، ثمَّ وَفَّق سبحانه وتعالى بعضاً منهم لتصنيف الكتب الموثَّقة في حديث رسوله ﷺ ، فعَمَد أصحابُها إلى انتقاء الحديث فيها ، مُتَّقِين ما انكشف وظهر بُطلانُه ووَضْعُه ، فأكثروا تخريجَ أحاديث الثِّقات ، وانعدم تارةً ، ونَدَر أخرى فيما خرَّجوه مِنْ أحاديث الوضَّاعين ؛ من حيث لم يَبْقَ وجودٌ لروايات هؤلاء الوضَّاعين إلَّا الشَّيءُ اليسيرُ المتميِّزُ ؛ الَّذي قد سلمت منه أمَّاتُ كتُب الحديث .

ولكن . . . يا للأسف ـ كما نُلاحِظُ في أيامنا هذه ـ لا يزال للأحاديث الموضوعة وجودٌ ظاهرٌ ، واستعمالٌ شائعٌ في بعض مَوَاعِظ الوُعَّاظين ، وخُطَبِ الخطباء ، وإرشادات الدُّعاة ، وكتب المؤلِّفين الذين لم يتلقَّوا علومَ الشَّريعة من رأس ينبوعها ، أو كانت بضاعتُهم في الحديث مزجاةً ، واطلاعُهم على علوم الشريعة سطحياً ، فازداد الطِّينُ بِلَّةً منذ بدأ يظهر هؤلاء المتعالمون ـ أو المتحذلقون ـ على قَنَواتِ التِّلفاز ، ويكتبون في المجلاَّت أو الصُّحُف مستدلِّين في أحاديثهم أو في مقالاتهم بالأحاديث الموضوعة ، والواهية ، فهان على النَّاس قَبولُ كُلِّ ما يسمعون منهم ، أو يقرؤون لهم من تلك الأحاديث الموضوعة . فاستعمالهم لها في أحاديثهم ، ونصائحهم دون حِيْطَةٍ وحذرٍ تكأةٌ وطمأنينةٌ في ذلك على هؤلاء المتعالمين والمتحذلقين ، وبذلك هم يحسبون ؛ أنهم يُحْسِنون صُنْعاً !! .

فهذا بلاءٌ عظيمٌ ، وشَرٌّ مستطيرٌ يَهْدِم جانباً كبيراً من الدِّين ، ويشوِّه حقيقته عند كثيرٍ من المسلمين الموالين للإسلام ، أو البعيدين عنه ، فيتخذون من هذه الموضوعات زُوْراً إلى سيِّدنا رسول الله ﷺ ، وتُكْأَةً لهم للنَّيْل من الدِّين الحقِّ ، ووسيلةً للغَمْز مِنْ مقام الرسول الكريم عليه الصلاة والسَّلام ، وسبيلاً للهُزْء بالإسلام الحنيف والدَّسِّ فيه .

فلذلك اخترتُ هذا الموضوعَ لإعداد البحث الَّذي طُلِبَ مني في دراسة وتعريف نوعٍ من أنواع علوم الحديث ، مِنْ قِبَلِ قسم الحديث النَّبويِّ الشَّريف للدراسات العليا (فرع الأزهر بدمشق ، التابع لمعهد الفتح الإسلاميِّ) ، وذلك لمَّا رأيتُ ـ في حدود علمي الضعيف ـ المكتبةَ الحديثيَّةَ خاليةً من كتابٍ يعرِّف

مباحثَ الوَضْع ، ويُبَيِّن أسبابَه ، ويُظْهِر خطورتَه ، ويُؤَصِّل له ، ويذكر اصطلاحاتِه العامَّة وعباراته الخاصَّة للمحدِّثين النُقَّاد في معرفتها ، ويُبَيِّن حُكْمَهُ ، ويحدِّد الضَّوابطَ لمعرفة الوَضْع ، والوَضَّاعين ، ويعرِّفُ مصادرَ كتب الوَضْع ، وخصائصَ كلٍّ واحدٍ منها ، فدفعني ذلك إلى سدِّ هذا الفراغِ ، وقمتُ بإعداد هذا البحث المتواضع مستمدّاً ومستفيداً ومقتبساً من كتب الموضوعات وعلوم الحديث ، بإشراف فضيلة الأستاذ الدكتور بديع السَّيِّد اللَّحَّام ـ حفظه الله ونفع به ـ ، وحرصتُ أشدَّ الحرص على أن لا يتضخَّم البحثُ ، ويكون محيطاً بأهمِّ معلومات الموضوع الَّتي يحتاج إليها كلُّ مَنْ لم تُتَحْ له فرصةُ الاطلاع عليه .

أسأل الله تبارك وتعالىٰ أَنْ يتقبَّل هذا الجهدَ المتواضعَ المبذولَ في خدمة سُنَّة رسوله الأعظم ، ونبيِّه الخاتِم ﷺ ، خالصاً لوجهه ، إنَّه سميعٌ مجيبٌ .

دمشق ١٢ ربيع الأوَّل ١٤٢٣هـ

كَتَبه المُعْتَزُّ بالله تعالىٰ

سيِّد عبد الماجد الغوري

القسم الأول :

الوَضْع في الحديث

تعريفه لغةً واصطلاحاً .

الوضع في الحديث من جهة التعمُّد والغفلة .

الوضع في الحديث : إثمه وحكمه وحكم « الحديث الموضوع » .

بداية ظهور الوضع في الحديث .

أسباب الوضع .

تعريف « الحديث الموضوع » لغةً واصطلاحاً

١ ـ الوضع في اللغة :

يُستعمل (الوَضْعُ) في اللغة لمعانٍ عِدَّة منها :

الحَطُّ ، يُقال : وَضَعَه ، يَضَعَه ، وَضْعاً ، بمعنى : حَطَّه .

ووَضَع عنه ، أي : حَطَّ من قدره .

ووضع عن غريمه ، أي : أنقص ممَّا عليه شيئاً[١] .

وأنه وَضَعَتِ المرأةُ حَمْلَها إذا وَلَدَتْ .

ووضع في تجارته : إذا خَسِرَ فيها[٢] ، وانحطَّ من رأس مالِها .

ومنها **الإسقاطُ** : يقالُ : وَضَعَ عُنْقَه ، أي : أَسقطها ، ووضع عنه الجِنايَةَ ، أي : أَسقطها[٣] .

ومنها **الاختلاقُ** : يقالُ : وَضَعَ الشيءَ وضعاً ، أي : اخْتَلَقَه[٤] .

ومنها **الإلصاقُ** : يُقالُ : وَضَعَ فلانٌ على فلانٍ كذا ، أي : أَلصقه به[٥] .

والموضوع : اسم مفعول مِن « وَضَعَ » ، ومنه « الحديثُ الموضوعُ » .

---

(١) القاموس المحيط : ص : (٧١ ـ ٧٢) ، وانظر « معجم مقاييس اللغة » (٦/ ١١٧) .

(٢) القاموس المحيط : ص : (٧١ ـ ٧٢) ، و« معجم مقاييس اللغة » (٦/ ١١٧) ، و« تهذيب اللغة » (٣/ ٧٤) ، و« المُحكم » (٢/ ٢١٢) ، و« تنزيه الشريعة » (١/ ٥) .

(٣) القاموس المحيط : ص : (٧١ ـ ٧٢) .

(٤) المُحكم : (٢/ ٢١٢) .

(٥) فتح المغيث : (١/ ٢٣٤) ، و« تنزيه الشريعة » (١/ ٥) .

فيكون معناه : الحديثُ المُنْحَطُّ ، أو المُسْقَطُ ، أو المُخْتَلَقُ ، أو المُلْصَقُ[1] .

٢ ـ الحديث الموضوع في الاصطلاح :

عَرَّفه علماءُ الحديث بأنَّ الموضوع هو الحديث الذي لم يَصْدُرْ عن النبي ﷺ قوْلًا ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، وأُضيف إليه خطأً ، أو عَمَداً ، جهلاً ، أو كيداً[2] .

وخَصَّه البعضُ منهم بالعمد دُون الخطأ ، وقالوا : بأنَّ الموضوعَ خاصٌّ بما تعمَّد بوَضْعه ، أمَّا ما لم يتعمَّد في وضعه ، ونسب إلى النبي ﷺ خطأً ؛ فقد سَمَّوه « الباطل » .

وإذا أطلق المحدِّثون الموضوعَ لا يُريدون به إلا ما اخْتُلِقَ، ونُسِبَ إلى النبي ﷺ . والمنسوب إلى غيره كذباً يقولون فيه : « هذا موضوعٌ على فلان » ، كما قال الإمام ابن الجَوْزيّ وغيره : إنَّ ما رُوِيَ عن عائشة رضي الله عنها : أنها قالت : وما فَقَدْتُ جَسَدَ محمَّدٍ ـ وفي روايةٍ : ما فُقِدَ جَسَدُ محمَّدٍ ـ ليلةَ المِعراج . موضوعٌ على عائشة ، ومن ثَمَّ تَرى أكثرَهم لا يُعرِّفون الموضوعَ إلا بالمكذوبِ على رسول الله ﷺ فحَسْب[3] .

وكثيراً ما يكون اللفظ المزعوم للحديث الموضوع من كلام الحُكماء ، أو الأمثال ، أو من آثار الصحابة ينسبه الواضعُ إلى النبي ﷺ . وقد يكون من نَسْجِ خياله ، وإنشائه[4] . والحديث الموضوع هو شَرُّ الأحاديث الضعيفة ، وأشدُّها خطراً ، وضرراً على الدِّين وأهله ، كما سنبيِّنُه في هذه الرسالةِ .

---

(١) الوضع في الحديث : ص : ١٠٧ .

(٢) انظر : « علوم الحديث » للحاكم ، ص : ٨٩ ، و« تدريب الراوي » للسيوطي ، (١/ ٢٣٤) ، و« فتح المغيث » للعراقي ، (١/ ٢٣٤) ، و« تنزيه الشريعة » للكِناني ، (١/ ٥) .

(٣) ظفر الأماني . . . : للإمام عبد الحي اللكنوي ، ص : ٤١٨ ـ ٤١٩ .

(٤) منهج النقد في علوم الحديث : للدكتور نور الدين عتر ، ص : ٣٠١ .

الوَضْعُ في الحديث

من جهة التعمُّد والغَفلةِ

الوَضْعُ في الحديثِ من جِهَةِ التَّعمُّدِ وَعَدمِهِ ، يَعودُ إلى سَبَبَيْنِ :

الأوَّل : التَّعمُّدُ والقَصْدُ :

وهذا ظاهرٌ ، وَعُرِفَت بِهِ طائفةٌ من الهَلْكَى ، لأغراضٍ سيأتي التَّنبيهُ عليها .

مِثْلُ : مُحمَّد بن سَعيدٍ الشَّاميِّ المَصْلوب ، وكانَ مِن أجرأ النَّاسِ على وَضْعِ الحديثِ ، حتَّى جاءَ عنهُ : أنَّه يَسْمَعُ الكلامَ يَسْتَحْسِنُهُ فيَضَعُ له إسناداً .

وَمِثْلُ : أبي البَخْتَريِّ وَهْبِ بن وَهْبٍ القاضي ، فَقَد كانَ يكذِبُ يَضَعُ الحديثَ بلا حَياءٍ ، اتَّفقت على ذلكَ عِباراتُ جَميعِ النُّقَّادِ ، وأمثلةُ ما وَضَعهُ أسانيدَ ، ومُتوناً كَثيرَةٌ في كُتُبِ المجروحينَ .

وَمِثْلُ : جَعْفَرِ بن الزُّبيرِ ، قالَ محمَّدُ بن جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ : رأيْتُ شُعبَةَ (يعني ابنَ الحجَّاجِ) راكِباً على حِمارٍ ، فقيل له : أين تُريد يا أبا بِسْطامٍ ؟ قالَ : « أَذْهَبُ فأَسْتَعْدي[1] على هذا (يعني جَعفرَ بنَ الزُّبير) ؛ وَضعَ على رَسولِ الله ﷺ أرْبَعَمِئةِ حديثٍ كذباً »[2] .

وَمِثْلُ : محمَّد بن أحمد بن عيسى الورَّاق ، قال ابنُ عَديٍّ : (يَضَعُ الحديثَ ، ويُلْزِقُ أحاديثَ قومٍ لم يَرَهُم ، يتفرَّدُ بها ، على قومٍ يُحَدِّثُ عنهم

---

(١) أي : أسْتَنْصِرُ عليه ، كأنَّه يعني يَشْكو أمرَه إلى السُّلطان ليَدْفَعَ سوءه .

(٢) الكامل : (١/ ١٨٢) .

ليسَ عندَهُم » ، قالَ : « عندي عنه آلافُ الأحاديث ، ولو ذكَرْتُ مَناكيرَهُ ؛ لطال به الكتابُ »[1] .

وهذا الصِّنْفُ نُفوسُهم مريضةٌ عريَّةٌ من الوَرَع ، رَخيصَةٌ ، يَكْذِبونَ على رسول الله ﷺ بغايةٍ من الوَقاحـةِ ، وسوء الأدبِ ، ورِقَّةِ الدِّينِ .

وفيهم طائفةٌ ربَّما تَذرَّعوا بجَهْلٍ : أنَّهم قَصَدوا نَصْرَ الدِّين ، فقالوا : نَكْذِبُ له ﷺ لا عليه ، ونَكْذِبُ لمَصْلَحةٍ لا لمَفْسَدةٍ ، والكَذِبُ المحرَّمُ إنَّما هو في حقِّ من كَذَب عليه يُريد بذلك شَيْنَهُ ، وشَيْنَ الإسلام ، كما يتنزَّلُ على هذا حالُ (نوحِ بن أبي مَرْيَمَ)[2] وَشِبْهِهِ .

وهذا الصِّنْفُ من الرُّواةِ هم المَعنِيُّونَ بالوَعيد الشَّديد الوارِد في الكَذِبِ على النَّبيِّ ﷺ ، في الحديثِ الصَّحيحِ المتواترِ : « مَن كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً فليتبوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ »[3] .

والثَّاني : الغَفلَةُ والخَطأُ .

كمَن لا يَفْهَمُ الحديثَ ، فيُحدِّثُ ، فيُشَبَّهُ له ، أو يكون أُتِيَ من تغيُّرِ حِفْظه ، واختلاطِه ، أو مِن قَبولِهِ التَّلقينَ ، أو أن يُدَسَّ في كُتُبِه ؛ وهو لا يَعْلَمُ .

وهذا ممَّا يُصاب به كثيرٌ من الرُّواة ليسوا مُتَّهَمين ، لكنَّ الحديثَ يكون موضوعاً .

كقصَّة (ثابتٍ الزَّاهد) ، وكمن جعل الأثرَ عن بني إسرائيلَ حديثاً ، وَهْماً منهُ ، كحديث : « الرِّبا سَبعونَ باباً » ، والَّذي صَوابُه ممَّا حدَّثَ به (عبدُ الله بنُ سلامٍ) ، وابنُ سَلامٍ كان من أحبارِ أَهْلِ الكتابِ ، فأسْلَمَ .

وفي الرُّواة عددٌ ذُكِروا في الكذَّابينَ ، وعِلَّتُهم من جهة الغَفْلَة .

---

(١) الكامل : (٧/٥٥٩ ، ٥٦٢) .

(٢) انظر صفحة (٣١) .

(٣) جَمَع طُرُقَه الحافظُ الطَّبراني في «جزء»، وابنُ الجوزيِّ في صدر كتاب «الموضوعات».

مثْلُ : عَبَّاد بن كَثيرٍ الثَّقفيِّ ، فَقد قالَ أبو طالبٍ : سَمِعْتُ أحمدَ بن حنبل يَقولُ : « عَبَّادُ بنُ كَثيرٍ أَسْوَؤهم حالاً » ، قلتُ : كان له هَوًى ؟ قالَ : « لا ، ولكن رَوَى أحاديثَ كَذِبٍ لَمْ يَسْمَعْها ، وكان من أهل مَكَّةَ ، وَكانَ رَجُلاً صالحاً »، قلتُ : كيف كان يَرْوي ما لم يَسْمَعْ ؟ قالَ : « البَلاءُ ، وَالغَفْلَةُ »[1] .

ومثْلُ : عَطاءِ بن عَجْلانَ العطَّارِ ، قالَ يحيى بنُ مَعينٍ : « لم يَكُن بشيءٍ ، وكان يُوضَعُ له الحديثُ : حديثُ الأعمَشِ ، عن أبي مُعاوِيةَ الضَّريرِ وغيرِه ، فيُحَدِّثُ بها »[2] .

وبسَبَبِ الغَفْلَةِ ربَّما وُضِعَ للرَّاوي الحديثُ ، فحدَّثَ به على أنَّه من حديثِه وهو لا يَعْلَمُ ، مثلُ (مُحمَّدِ بن مَيمونٍ الخيَّاطِ المكِّيِّ) ، قال أبو حاتمٍ الرَّازيُّ : « كان أُمِّيّاً مُغفَّلاً ، ذُكِرَ لي : أنَّه رَوَى عن أبي سَعيدٍ مولى بني هاشمٍ عن شُعْبَةَ حديثاً باطلاً ، وما أُبْعِدُ أن يكونَ وُضِعَ للشَّيخ ؛ فإنَّه كان أمِّيّاً »[3][4] .

---

(١) الكامل : (٥/ ٥٣٨) .

(٢) تاريخ يحيى بن مَعين (النَّص : ٥٢٧٠) .

(٣) الجرح والتعديل : (٤/ ١/ ٨٢) . قلتُ : علَّلَ بالأمِّيَّةِ وأرادَ الجَهْلَ ؛ لأنَّه المعنى المناسبُ للغَفْلَةِ .

(٤) تحرير علوم الحديث : (٢/ ١٠٤٠) .

الوَضْع في الحديث

إثمه ، وحُكمه ، وحُكم رواية الحديث الموضوع

إثم الكذب على رسول الله ﷺ :

يقولُ الإمام النَّووي ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدِّمة شرحه لـ« صحيح مسلم » ، عند شرح الحديث : « **مَن كَذِبَ عليَّ متعمِّداً فليَتَبَوَّأ مقعدَه من النَّار** » : « الكذبُ عند المتكلِّمين من أصحابنا : الإخبار عن الشيء على خلافِ ما هو ، عمداً كان أو سهواً ، هذا مذهبُ أهل السُّنَّة ، وقالت المعتزلة : شرطه العمدية . ودليل خطاب هذه الأحاديث لنا ، فإنَّه قيَّده عليه الصلاة والسلام بالعمد ، لكونه قد يكون عمداً وقد يكون سهواً ، مع أنَّ الإجماع والنصوص المشهورة بالكتاب والسنَّة متوافقةٌ متظاهرةٌ على أنه لا إثمَ على الناسي والغالِط ، فلو أطلق عليه الصلاة والسلام الكذبَ ، لتُوُهِّم أنه يأثم الناسي أيضاً فقيَّده . وأما الرواياتُ المُطْلَقة فمحمولةٌ على المقيَّدة بالعمد ، والله أعلم .

والكذب على رسول الله ﷺ عظيمُ المفسدة ، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة ، بخلاف الكذب على غيره ، وبخلاف الكذب في الشهادة ، فإنَّ مفسدتهما قاصرةٌ ليست عامةً »(١) .

ويقول الحافظ ابن حجر العَسْقَلاني ـ رحمه الله تعالى ـ : « ولا يلزم من استواء أصل الوعيد بالنار في حقِّ مَن كذب عليه ﷺ : « **فليتبوَّأ** » على طول إقامة الكاذب على النبي ﷺ في النار ، بل ظاهرُه أنه لا يخرج منها ؛ لأنه لم

---

(١) شرح صحيح مسلم : (١/ ٧٠) .

يجعل له منزلاً غيره ، إلا أن الأدلة القطعية قامت على أنَّ خُلود التأبيد خاصٌ بالكافرين .

وقد فرّق النبيُّ ﷺ بين الكذب عليه والكذب على غيره حيث يقول : « **إنَّ كَذِباً عليَّ ليس ككذبٍ على أحدٍ** »[1] .

حكم وضع الحديث :

اتفق علماءُ الإسلام على أنَّ وضع الحديث حرامٌ ، وأنه معصيةٌ من أكبر المعاصي ، والإمام الجُوَيْنِيّ يكفِّر من يتعمَّد الكَذِبَ على النبي ﷺ ويذهب إلى إراقة دَمِه .

قال الحافظُ السُّيوطي : « لا أعلم شيئاً من الكبائر قال أحدٌ من أهل السُّنَّة بتكفير مُرتكبيه إلا الكذب على رسول الله ﷺ ، فإنَّ الشيخ أبا محمَّد الجُوَيْنِيَّ من أصحابنا ـ وهو والد إمام الحرمين ـ قال : « إنَّ من تعمَّد الكذب عليه ﷺ يُكفَّر كفراً يُخرجه عن المِلَّة » ، وتبعه على ذلك طائفةٌ ، منهم الإمام ناصر الدين بن المُنَيِّر من أئمة المالكية ، وهذا يَدُلُّ على أنَّه أكبر الكبائر ، يقتضي الكفر عند غير واحدٍ من أهل السنَّة . والله أعلم »[2] .

قال الحافظ السَّخَاوي : « . . . لأنَّ الكذب عليه ﷺ ليس كالكذب على غيره من الخَلْق والأمم ، حتى اتفق أهل البصيرة والبصائر ، أنه من أكبر الكبائر ، وصرَّح غيرُ واحدٍ من علماء الدِّين وأئمَّته بعَدَم قبول توبته »[3] .

وقال الإمام النَّووي « . . . وأنه ـ أي : وضع الحديث ـ فاحشةٌ عظيمةٌ وموبقةٌ كبيرةٌ ، ولكن لا يُكفَّر بهذا الكذب إلا أن يستحلَّه . هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف »[4] .

---

(١) فتح الباري : (١/ ٢٠٢) .

(٢) الأسرار المرفوعة : ص : ٣٦ ـ ٣٧ و « المقاصد الحسنة » ص : ٤ .

(٣) مقاصد الحسنة : ص : ٤ .

(٤) شرح صحيح مسلم : (١/ ٦٩) .

هل تُقبل رِوَايةُ الواضِع أو الكاذب بعد موته ؟

قال الإمام النَّووي : « إنَّ مَن كَذَبَ على رسول الله ﷺ عَمَداً في حديثٍ واحدٍ فَسَقَ ، ورُدَّتْ رواياتُه كلُّها ، وبطل الاحتجاجُ بجميعها » .

وفي هذا يقولُ ابنُ الصَّلاح : « التَّائبُ من الكذب متعمِّداً في حديث رسولِ الله ﷺ ، فإنَّه لا تُقْبَل روايتُه أبداً وإنْ حَسُنَتْ توبتُه على ما ذُكِر عن غير واحدٍ من أهل العلمِ ، منهم : أحمدُ بن حنبل ، وأبو بَكْر الحُمَيْدِي (شيخ البخاري) . . . »[1]. وأبو بكر الصَّيْرَفي من فقهاء أصحابنا الشافعيِّين ، وأصحاب الوُجوه منهم ومتقدِّميهم في الأصول والفروع : فقد قالوا : لا تؤثِّر توبتُه في ذلك ، ولا تُقْبَل روايتُه أبداً ، بل يحتم جَرْحُه دائماً ، وأطلق الصَّيْرَفِيُّ وقال : كلُّ مَن أسقطنا خبرَه من أهل النقل بكَذِبٍ وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبةٍ تظهر ، ومن ضعَّفنا نَقْلَه لم نجعله قوياً بعد ذلك[2] .

والسَّبَبُ في عَدَمِ قَبوله الزجرُ والتغليظُ ، والمبالغة في الاحتياط للحديث ، كما أنَّ الشريعة غلظت حرمةَ أعراض الناس فرَدَّتْ شهادةَ القاذف ولو تابَ بعد ذلك على ما ذهب إليه كثيرٌ من العلماء[3] .

واسْتَدَلَّ السُّيوطيُّ على ذلك باستدلالٍ بديعٍ يَدُلُّ على تحقيقه وفقهِه فقال : « ذكروا في باب اللِّعان أنَّ الزَّاني إذا تابَ وحَسُنَتْ توبتُه ، لا يعود محصناً ولا يحدُّ قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلمة عرضِه ، فهذا نظيرٌ أنَّ الكاذب لا يُقْبَل خَبَرُه أبداً »[4] .

ولكن خالفهم الإمامُ النَّووي في ذلك وقال : « ولم أَرَ دليلاً لمذهب هؤلاء . . وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمَّةُ ضعيفٌ مخالفٌ للقواعد الشرعية ،

---

(١) علوم الحديث : ص(١١٦) .
(٢) شرح صحيح مسلم : (١/ ٦٩ ـ ٧٠) .
(٣) منهج النقد في علوم الحديث : ص (٨٢) .
(٤) تدريب الراوي : (١/ ٢٢١) .

والمختار القطع بصحة توبته في هذا ، وقبول رِواياته بعدها إذا صحَّت توبتُه بشُروطها المعروفة . . فهذا هو الجاري على قواعد الشرع »[١] .

حُكم رواية الحديث الموضوع :

قد اتفق عُلماء الحديث أنه تُحْرَمُ روايتُه ، مع العلم بوَضْعه ، سواء كان في الأحكام ، أو القِصَصِ أو الترغيب ونحوِها ، إلا مبيَّناً وَضْعَه ؛ لحديث مسلم عن سَمُرَة بن جُنْدُبٍ ـ رضي الله عنه ـ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « **منْ حَدَّث عنِّي بحديثٍ يَرى أنه كَذِبٌ فهو أحدُ الكَذَّابين** »[٢] .

قال ابن الصلاح : « اعْلم أنَّ الحديث الموضوع شرُّ الأحاديث الضعيفة ، ولا تَحِلُّ روايتُه لأحدٍ عُلِمَ حالُه في أيِّ معنىً كان إلَّا مقروناً ببيان وَضْعِه ، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يُحْتَمَلُ صِدقُها في الباطن ، حيث جاز روايتُها في الترغيب والترهيب »[٣] .

وقد صرَّح العلماء من أمثال ابن تَيْمِيَّة ، والذَّهَبِيِّ ، وابن حجر أنَّ رواية الراوي للموضوعات دُون التنبيه إليها من الذُّنوب ، قال الذهبيُّ عن أبي نُعَيْم وابن مَنْدَه : « لا أعلمُ لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات ساكِتَيْن عنها »[٤] .

ولأجل هذا قد تورَّع كثيرٌ من السَّلَف الصالح عن الإكثار من الرواية ، وتوقَّوها خوفاً من الوقوع في الكذب والدُّخول في حديث الوعيد الذي ذكرناه آنفاً .

---

(١) شرح صحيح مسلم : (١/ ٧٠) .

(٢) قواعد التحديث : للشيخ جمال الدين القاسمي ، ص : ١٥٥ .

(٣) علوم الحديث : ص : ٩٨ ـ ٩٩ .

(٤) انظر : « ميزان الاعتدال » (١/ ٢٥١) .

بدايةُ ظهور الكَذِبِ والوَضْعِ في الحديث

لم يكن الكذبُ على عهد رسول الله ﷺ من الصَّحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ولا وَقَع منهم بعده ، وأنهم كانوا مَحَلَّ الثقةِ فيما بينهم لا يكذب بعضُهم بعضاً ، وكلُّ ما كان بينهم من خِلافٍ فقهيٍّ لا يتعدَّى اختلافَ وِجهات النظر في أمرٍ دينيٍّ ، وكلُّ منهم يطلب الحقَّ وينشده .

أمّا عصرُ التابعين فلا شكَّ أن الكذبَ كان في عهد كِبارهم أقَلُّ منه في عهد صِغارهم ، إذ كان احترامُ مقام رسول الله ﷺ ، وعاملِ التقوى والتديُّن أقوى في ذلك العصر منه في العصر الثاني ، وأيضاً فقد كان الخلافُ السياسي في أوَّل عهده ، فكانت البواعثُ على الوضع في الحديث ضيِّقةً بالنسبة للعُصور التالية ، ويُضاف إلى ذلك أنَّ وُجود الصحابة وكبار التابعين المشهورين بالعِلم والدين والعَدالة واليَقْظة من شأنه أن يقضي على الكذّابين ، ويفضَح نَواياهم ومؤامراتِهم ، أو أن يحدَّ نشاطهم في الكذب[1] .

وعلى هذا نستطيع أن نحدِّد سنةَ أربعين من الهجرة كالحَدِّ الفاصل بين صفاء السُّنَّةِ وخلوصها من الكذب والوضع ، وبين التزيُّد فيها واتخاذها وسيلةً لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية ، بعد أن اتخذ الخلافُ بين سيِّدنا علي ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ شكلاً حربياً سالتْ به دِماءٌ وأُزهقت فيه أرواحٌ ، وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائفَ متعدِّدةٍ ، فالجمهور مع سيدنا عليٍّ في خلافه مع سيدنا معاوية ، والخوارج ينقسمون على عليٍّ ومعاوية معاً بعد أن كانوا من شِيعة علي المتحمِّسين له ، وآلُ البيت وفريقٌ منهم أخذوا بعد قتل عليٍّ

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي : للدكتور مصطفى السباعي ، ص(٩٢) .

وخلافة معاوية يُطالبون بحقِّهم في الخلافة ، ويشقون عصا الطاعة على الدولة الأموية ، وهكذا كانت الأحداثُ السياسية سبباً في انقسام المسلمين إلى شِيَعٍ وأحزابٍ ، ومع الأسف أن هذا الانقسام اتَّخذ شكلاً دينياً كان له أبلغَ الأثر في قيام المذاهب الدينية في الإسلام بعد ، فلقد حاولَ كلُّ حزبٍ أن يؤيِّد موقفه بالقرآن والسنَّة ، وطبيعيٌّ أن لا يكونا مع كل حزبٍ يؤيِّدانه في كل ما يدَّعي ، فعمل بعضُ الأحزاب على أن يتناولوا القرآنَ على غير حقيقته ، وأن يحمِّلوا نصوصَ السنَّة ما لا تتحمَّله ، وأن يضع بعضُهم على لسان الرسول ﷺ أحاديثَ تؤيِّد دعوَاهم ، بعد أن عزَّ عليهم مثلُ ذلك في القرآن لحِفْظه وتوفُّر المسلمين على روايته وتلاوته ، ومِن هنا كان وضعُ الحديث واختلاط الصحيح منه بالموضوع .

وأوَّلُ معنى طَرَقه الوَضَّاعُ في الحديث هو فضائل الأشخاص ، فقد وضعوا الأحاديثَ الكثيرة في فضل أئمتِّهم ورؤساء أحزابهم[١] .

الشِّيعة ووَضْعُ الحديث :

قد قام الشيعةُ بدورٍ كبيرٍ في وضع الحديث حتى أصبح من البدهيات عند المشتغلين بعلم الرواية ، ولذا فقد حذَّر علماءُ الإسلام وأئمة الدين أمثال : أبي حنيفة ، ومالك ، وابن المُبارك ، والشافعي . . في آخرين[٢] ، ولمَّا سُئِل الإمام مالك عن الرافضة قال : « لاتروِ عنهم فإنهم يكذِّبون »[٣] ، وقال شَرِيك القاضي ، وكان معروفاً بالتَّشَيُّع مع الاعتدال فيه : « احْمِلْ عن كلِّ مَن لقيتَ إلا الرافضة ، فإنهم يضعون الحديثَ ويتَّخذونه دِيناً »[٤] ، وقال الشافعي : « لم أَرَ

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي : بتصرُّف يسير ، ص(٩٢ـ٩٣) .
(٢) الكفاية : للخطيب البغدادي ، ص(١٢٥ ـ ١٢٦) .
(٣) منهاج السنة : لابن تيمية ، (١/ ١٣) .
(٤) تدريب الراوي : للسيوطي ، (١/ ٣٢٧) .

في أهل الأهواء أشهد بالزُّور من الرافضة »[1] .

وقد بالَغَ الشيعةُ في الوضع خاصةً فيما يؤيِّد بدعتَهم ، وفَضْلَ عليٍّ وآل البيت ـ رضوان الله عليهم ـ ، وكذا في ذمِّ مخالفيهم مِن الصحابة ومَن بعدهم مِن خلفاء بني أميَّة ، حتى نُسب الكذب في أحاديث الفضائل إليهم على ما شهد به رجلٌ منهم وهو ابن أبي الحَديد (المتوفى سنة ٦٥٦هـ) الذي يقول : « إنَّ أَصْلَ الأكاذيب في حديث الفضائل كان من جِهة الشيعة ، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديثَ مختلفةً في صاحبهم ، حَمَلَهم على وَضْعها عداوةُ خصومهم »[2] ، وقال في موضع آخر : « فأمَّا الأمور المستبشعة التي تذكرها الشيعةُ ـ وذَكر ضَرْبَ فاطمةَ بالسَّوط ، وإيذاء عُمَرَ لها ولابنيها : الحسن والحُسين وغير ذلك من المثالب ـ ثم قال : فكلُّ ذلك لا أصلَ له عند أصحابنا ، ولا يُثبته أحدٌ منهم ، ولا رواه أهلُ الحديث ، ولا يعرفونه ، وإنما هو شيءٌ تفرَّد به الشيعةُ بنقله »[3] .

ويقولُ الحافظ أبو يَعْلَىٰ الخَليلي (ت ٤٤٦هـ) : « وَضعت الرافضةُ في فضائل عليٍّ وأهل بيته نحواً من ثلاثمئة ألف حديثٍ[4] . وقد وصفها الحافظُ ابنُ حجر ـ أعني موضوعات الشيعة في الفضائل ـ بأنها مما لا يُحصى[5] . وقد يكون في تحديد عددٍ بعينه نوعٌ من المجازفة ، لكنَّ هذه الكثرة تؤكِّد أن الوضع كان الشُّغلَ الشاغلَ لكثيرين من الشيعة ، وأنهم كانوا أكثرَ جُرْأةً في ذلك من غيرهم ، ومما يؤكِّد هذا أنَّ المختار الثَّقفي (ت ٦٧هـ) ، قد طلب من أحد الأنصار أن يضع له حديثاً عن النَّبي ﷺ يؤكِّد فيه خلافتَه من بعده مقابلَ عشرة آلاف درهمٍ فأبى[6] .

---

(١) الكفاية : ص : (١٦٦) .
(٢) شرح نهج البلاغة : لابن الحديد ، (١/ ١٣٥) .
(٣) المصدر السابق : (١١/ ٤٢ ـ ٤٨) .
(٤) تذكرة الحفاظ : (٣/ ١١٢٣) .
(٥) لسان الميزان : (٦/ ٦) .
(٦) الموضوعات : لابن الجوزي (١/ ٣٩) .

وقد تبيَّن بهذا أنَّ الوضع إنما ظهر واستشرى في القرن الثاني ، إذْ خلا عصرُ الصحابة وكبار التابعين ممَّن وُصف بالكذب والوضع ، ويعود ذلك لِمَا وصف به أولئك من صلابةٍ في الدين ، وكثرة الحُفَّاظ للحديث ونُقَّادِه من جهةٍ ، ولضَعْفِ بواعث الاختلاق للحديث آنذاك من جهةٍ أخرى .

أسباب الوضع في الحديث

هناك لوضع الأحاديث أسباب كثيرةٌ ودوافع عديدةٌ غير ما ذكرناه آنفاً ، نُوجز هنا منها الأهمَّ ، فيما يلي :

أولًا : الخلافات السياسية :

وهي أوَّلُ سببٍ للوضع بعد مَقْتَل سيِّدنا عثمان بن عَفَّان ـ رضي الله عنه ـ ، اتخذ طابعاً دينياً بَعْدُ ، وأوَّلُ معنىً طرقه الواضعون هو فضائل الأشخاص ، قال ابنُ الجوزي : « وقد تعصَّب قومٌ لا خلاقَ لهم ، يدَّعون التمسُّكَ بالسنَّة ! فوضعوا لأبي بَكْرٍ فضائلَ ، ومنهم من قصد الرافضة بما وضعت لعَليٍّ رضي الله عنه ، وكلا الفريقين على الخطأ ، وذانك السيّدان غنيّان بالفضائل الصحيحة عن استعارةٍ وتخرُّصٍ »[1] .

نسوق هنا بعض أمثلةِ الوَضْعِ في فضائل الصحابة :

أ ـ في فصائل أبي بكر الصِّدِّيق ـ رضي الله عنه ـ أشهر المشهورات من الموضوعات مثل حديث : « **إنَّ الله يتجلَّى للناس عامةً يوم القيامةِ ، ولأبي بكرٍ خاصةً** »[2] .

ب ـ ومن أكثَرِ ما يوجَدُ من هذا ما شُحِنَت به كُتُبُ الأصولِ والفُروعِ العتيقةِ

---

(١) الموضوعات : (١/ ٢٢٥) .

(٢) انظر : « المنار المنيف » ص(٢٣٩) ، « المغني عن حمل الأسفار . . »(٢/١١٤٩) ، و« اللآليء المصنوعة » (١/ ٢٦٤) ، و« اللؤلؤ المرصوع » (١/ ٥٥) ، و« أسنى المطالب » (١/ ٨١) . و« الأسرار المرفوعة » (١/ ٤٧٦) .

عند الشيعةِ ، فإنَّ فيها الكثيرَ من الأحاديثِ والأخبارِ ممَّا يُنْسَبُ إلى أمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب ، وغيره من سادة أهْل البيت ، بأسانيدَ واهيةٍ .

قال عَبْدُ الرحمن بن أبي ليلى : « صَحِبْتُ عليًا ، رضي الله عنه ، في الحضَرِ والسَّفرِ ، وأكثَرُ ما يُحدِّثون عنه باطِلٌ »[1] .

وكان عامِرٌ الشَّعبيُّ يقولُ : « ما كُذِبَ على أحدٍ من هذه الأمَّةِ ما كُذِبَ على عليٍّ بن أبي طالبٍ »[2] .

ومن الأحاديث الموضوعة على سيدنا عليٍّ رضي الله عنه ، نذكر واحداً منها هنا على سبيل المثال : « **عليٌّ خَيْرُ البَشَر ، مَن أَبى فقد كَفَرَ** »[3] .

ولم ينتهِ وضعُ الحديث إلى فضائل الصحابة فقط ، بل استمرَّ لدعم الرؤساء والملوك إلى عهد الخلافة العباسية ، واستوفت بيانَها كُتبُ الموضوعات .

ثانياً : العداوة للإسلام :

يدخل في هذه العداوة أهلُ الزَّنْدقَةِ وغيرهم من يهودٍ ومجوسٍ وحاقدين على الإسلام ديناً ودولةً ، وقد تفنَّنوا بألوان الوضع في الحديث كلَّ التفنُّن ، للنَّيل من الإسلام وأهله ، فوضعوا ما يتصل بذات الله تعالى ، والملائكةِ ، والسَّمواتِ ، والأرضين ، والنبوَّةِ ، والعقيدةِ ، والعبادةِ ، والشَّرْعِ ، والعقلِ ، والمأكولاتِ ، والمشروباتِ ، والملبوساتِ ، والقَبْرِ ، والحَشْرِ ، والجنَّةِ ، والنَّارِ ، والدُّنيا ، والآخرةِ ، حتى وضعوا في العَدَس والبَصَلِ .

---

(١) أحوال الرجال : ص(٤٠) .

(٢) الجعديات : رقم (٢٥٥٦) .

(٣) انظر : « الكامل » (٤/ ١٠) ، و« لسان الميزان » (٢/ ٢٥٢) و(٣/ ٢٦٨) ، و(٣/ ٢٦٨) ، و« ميزان الاعتدال » (٢/ ٢٧٣) ، و(٣/ ٣٧٤) ، و« الموضوعات: (١/ ٢٦٠) ، و« اللآليء المصنوعة » (١/ ٣٠٠) ، و« الفوائد المجموعة » ص : (٤٩) .

ونسوق هنا بعض ما وضعوا هُزُوْءاً بالدِّين ، وكيداً للإسلام والمسلمين .

١ ـ فمنها في ذات الله تبارك وتعالى :

« رأيتُ ربِّي يوم النَّفر على جَمَلٍ أزرق ، عليه جُبَّة صُوْفٍ أمام الناس »[(١)] .

ومنها في الخضراوات والمأكولات :

٢ ـ **« عليكم بالعَدَسِ ، فإنه مبارَكٌ يرقِّق القلبَ ، ويُكثِر الدَّمعةَ ، قُدِّس على لِسان سبعين نبياً »**[(٢)] .

٣ ـ وفي الطيور والحيوانات :

« لا تَسُبوا الدِّيْكَ ، فإنه صديقي وأنا صديقُه ، وعَدُوُّه عدوِّي ، والذي بَعثني بالحقِّ لو يَعْلَمُ بنو آدم ما في صوتِه لاشتروا رِيْشَه ولَحْمَه بالذَّهَبِ والفِضَّةِ ، وإنَّه ليَطْرُدُ مَدى صوتِه مِن الجِنِّ »[(٣)] .

ثالثاً : العصبية للجنس والقبيلة واللُّغة والبَلَد :

إنَّ مرض العصبية للباطل قلَّ أن تسلم منه أمَّةٌ من الأمم ، فلقد وضع الشّعوبيون ـ وهم يحتقرون أمرَ العرب ـ أحاديثَ في ذمِّ العرب ومَدْح أنفسِهم وشأنهم .

---

(١) انظر : « تنزيه الشريعة . . . » (١٤٦/١) ، و« المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » (١٠٢) ، و« العِلل المتناهية . . » (٢٩/١ـ٣٠) ، و« الأسرار المرفوعة . . » (٢٠٩) « وكشف الخفاء » (١٤٠٩) .

(٢) انظر : « تنزيه الشريعة . . » (٢٤٣/٢) ، و« اللآلي . . » (٢١٢/٢) ، و« المنار المنيف » (٥٧) و« تحذير المسلمين . . . » ص : (١٤٤) ، و« تذكرة الموضوعات » ص : (١٤٧) . و« الفوائد المجموعة . . » ص : (١٨١) .

(٣) انظر : « مسند الفردوس » (١٤/٥) ، و« المجروحين » (٤١/٢) و« اللآليء . . . » (٢٢٧/٢) ، و« المنار المنيف » (٧٦) ، و« تنزيه الشريعة . . » (٢٤٩/٢) .

١ ـ وممَّا وضعوا من ذلك الحديث :

« إنَّ الله إذا غَضِبَ أَنزل الوحيَ بالعربية ، وإذا رَضي أنزل الوحي بالفارسية » .

فقابلهم جهلة العرب بالمثل فوضعوا :

« إنَّ الله إذا غَضِبَ أَنزل الوحيَ بالفارسية ، وإذا رضي أَنزل الوحيَ بالعربية »[١] .

٢ ـ وممَّا وضعوا في بعض البُلدان ، حديث :

● **« أربعة أبوابٍ من أبواب الجَنَّةِ ، مفتَّحةٌ في الدنيا ، أوَّلُهن : الإسكندرية ، وعَسْقَلان ، وقَزْوين ، وفضل جُدَّة على هؤلاء كفضلِ بيت الله الحَرَام على سائر البيوت[٢] »** .

وممَّا وضعوا في شأن بعض الأئمَّة ذَمَّاً ومَدْحاً :

● **« يكون في أُمَّتي رجلٌ يقال له : محمَّدٌ بن إدريس ، أَضَرَّ على أمَّتي من إبليسٍ ، ويكون في أمتي رجلٌ يقال له أبو حنيفة ، هو سراجُ أمَّتي[٣] »** .

وهكذا وضعوا أيضاً أحاديث كثيرة في شأن الأمراء والسَّلاطين .

رابعاً : القصص والوعظ للترغيب والترهيب :

فقد تولَّى مُهِمَّةَ الوعظ رجالٌ أكثرُهم لا يخافون الله ، ولا يَهُمُّهم سِوى أن

---

(١) انظر : « الكامل » (٥/ ١٠) ، و« الموضوعات » (١/ ٦٩) و« معرفة التذكرة » (٩٢٢) .

(٢) انظر : « المجروحين » (٢/ ١٣٣) ، و« الموضوعات » (١/ ٣٥٧) ، و« اللآلي المصنوعة » (١/ ٤٢٠) ، و« تنزيه الشريعة . . » (٢/ ٤٦) .

(٣) انظر : « المجروحين » (٣/ ٤٦) ، و« لسان الميزان » (٥/ ٧) ، و« ميزان الاعتدال » (٦/ ١٣) ، و« الموضوعات » (١/ ١٩) ، و« اللآلي المصنوعة » (١/ ٤١٧) ، و« تنزيه الشريعة » (٢/ ٣٠) ، و« كشف الخفاء » (١/ ٣٣) .

يَبكي الناسُ في مجالسهم ، وأن يتواجدوا وأن يُعجبوا بما يقولون ، فكانوا يضعون القِصَصَ المكذوبة ، وينسبونها إلى النبي ﷺ .

قالَ ابنُ الجَوْزيِّ في تَعليلِ صَنيعِ هؤلاءِ : « يُريدونَ أحاديث تَنفُقُ وتُرَقِّقُ ، والصِّحاحُ يَقِلُّ فيها هذا ، ثُمَّ إنَّ الحفظَ يشُقُّ عليهم ، ويتَّفقُ عَدَمُ الدِّينِ ، ومَن يحضُرُهم جُهَّالٌ »[1] .

وَمِن مِثالِ هذا صَنيعُ (مُحمَّدِ بن أبانٍ ابن عائشَةَ القَصْرانيِّ) ، قالَ أبو زُرْعَةَ الرَّازيُّ : « أوَّلُ ما قَدِمَ الرَّيَّ قالَ للنَّاسِ : أيُّ شَيءٍ يشْتَهي أهْلُ الرَّيِّ من الحديثِ ؟ فقيلَ له : أحاديثٌ في الإرجاءِ[2] ، فافتَعَلَ لهم جُزءاً في الإرْجاءِ »[3] .

قلتُ : فهذا لم يَفْعَلْ ذلكَ ينتَصِرُ بهِ إلى مَذْهَبٍ ، إنَّما قَصَدَ به استِمالَةَ وُجوهِ العامَّةِ إليهِ .

كذلكَ الإغرابُ بالرِّواياتِ ؛ لِما يَحْصلُ به من الإعجابِ .

وذَكَرَ ابنُ عَديٍّ (جَعْفَرُ بنُ أحمدَ بن عليٍّ الغافِقيُّ المصريُّ المعروفُ بابنِ أبي العَلاء) وكانَ قَد أدْرَكَه ، وكتَبَ عنهُ ، لكنَّه اتَّهمه بوَضْعِ الحديثِ ، وذلكَ أنَّه كانَ مُغرَمَاً بأبوابٍ اعتَنى بوَضْعِ الحديثِ فيها عنِ المصريِّينَ وغيرِهم ، وَضَعَ في فَضْلِ النَّخْلَةِ والتَّمْرِ ، وفي الفَراعِنَةِ ، والسَّرِقَةِ ، وأكْلِ الطِّينِ أحاديثَ بألْفاظٍ رَكيكَةٍ واضِحةٍ في الوَضْعِ[4] .

---

(١) الموضوعات : (١/ ٢٩) .

(٢) الإرجاء : بمعنى (التأخير) ، وهو عندهم قسمان :
منهم مَن أراد تأخيرَ القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللَّتين تقاتلتا بعد مقتل عثمان رضي الله عنه .
ومنهم مَن أراد به تأخيرَ القول في الحكم على من أتى الكبائرَ ، وترك الفرائض ، بالنار ؛ لأن الإيمان عندهم : الإقرارُ والاعتقادُ ، ولا يَضُرُّ العمل مع ذلك .

(٣) الجرح والتَّعديل : (٣/ ٢/ ٢٠٠) .

(٤) انظر ترجمَته في « الكامل » (٢/ ٤٠٠ ـ ٤٠٥) .

ومن هذا : العَمْدُ إلى وَضْعِ أسانيدَ لأحاديثَ صَحيحَةٍ مَشْهورَةٍ مَرويَّةٍ بغيرِ تلكَ الأسانيدِ ، كما كانَ يَصْنَعُ إبراهيمُ بنُ اليَسَعِ ، وحَمَّادُ بنُ عَمْرٍو النَّصِيبيُّ ، وغيرُهما من المذكورينَ بالكَذِبِ .

قال الإمام ابن قُتَيْبَة أثناء حديثه عن الوُجوه التي دخل منها الفسادُ على الحديث ، يقول في الوجه الثاني : « القصص فإنهم يُميلون وجهَ العوام إليهم ، ويُشيدون ما عندهم بالمناكير والأكاذيب من الأحاديث ، ومن شأن العوام القعودُ عند القَاصِّ ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن نظر العقول ، أو كان رقيقاً يُحزِّن القلبَ ، فإذا ذكر الجنَّةَ قال : فيها الحَوراء من مِسْكٍ أو زعفرانٍ ، وعجيزتها ميلٌ في ميلٍ ، ويُبَوِّىء الله وليه قصراً من لؤلؤةٍ بيضاءَ فيها سبعون ألف مقصورةٍ ، في كل مقصورةٍ سبعون ألف قبَّةٍ ، فلا يزال هكذا في السبعين ألفاً لا يتحوَّل عنها »[1] .

نسوق هنا بعضَ الأمثلة من هذا القسم :

- **« مَن قال : لا إله إلَّا الله ، خَلَقَ اللهُ من كلِّ كلمةٍ طَيْراً ، مِنْقارُه من ذَهَبٍ ، ورِيْشُه من مَرْجانٍ »**[2] .

- **« إنَّ في الجنَّة شجرةً يخرج من أعلاها الحُلَلُ ، ومن أسفلها خيلٌ بُلْقٌ من ذهبٍ ، مسرَّجةٌ بالدُّر والياقوت ، لا تروث ، ولا تبول ، ذواتُ أجنحةٍ ، فيَجلس عليها أولياءُ الله ، فتطير بهم حيثُ شاؤوا . . . »**[3] .

خامساً : الخلافات المذهبية والكلامية :

فقد نزع الجُهَّالُ والفَسَقَةُ من أتباع المذاهب الفقهية والكلامية إلى تأييد

---

(١) تأويل مختلف الحديث : ص : ٢٥٥ .

(٢) انظر : « لسان الميزان » (١/ ٧٩) و« ميزان الاعتدال » (١/ ١٦٩) و« الموضوعات » (١/ ٢٢) ، و« اللآلىء المصنوعة » (٢/ ٢٩١) ، و« تنزيه الشريعة . . . » (١/ ١٤) .

(٣) انظر : « الموضوعات » (٢/ ٤٢٦) ، و« تنزيه الشريعة . . . » (٢/ ٣٧٨) .

مذهبهم بأحاديثَ مكذوبةٍ ، نذكر هنا بعضاً منها على سبيل المثال :

- **« مَن رَفَع يديه في الصلاة فلا صلاةَ له »**[1] .
- **« المَضْمَضَةُ والاستنشاقُ ثلاثاً ، فريضةٌ للجُنُبِ »**[2] .
- **« من قال : القرآنُ مخلوقٌ فقد كَفَر »**[3] .

سادساً : الاحتساب في الوضع للترغيب والترهيب :

وهو صنيعُ كثيرٍ من الزُهَّاد والعِبَاد والصالحين ، فقد كانوا يحتسبون وضعَهم للأحاديث في الترغيب والترهيب ظناً منهم أنهم يتقرَّبون إلى الله ، ويخدمون دينَ الإسلام ، ويحبِّبون الناسَ بالعبادات والطاعات ، وحينما أُنكر على بعضهم هذا الصنيعُ ، وذُكِرَلهم قولُه ﷺ : « **مَن كَذِبَ عليَّ متعمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النَّار** » ، قالوا : نحن نكذب له ولا نكذب عليه ! ، وهذا من شِدَّةِ جهلهم بالدين وغلبةِ الغفلة وضَعْف العقل لديهم[4] .

وقد أخرج الإمامُ مسلم في مقدَّمة « صحيحه » عن يحيى بن سعيد القَطَّان ، قال : « لم تَرَ أهلَ الخير في شيء أكذب منهم في الحديث »[5] قال مسلمٌ :

---

(١) انظر : « تنزيه الشريعة . . . » (٢/ ٧٩) ، و« الموضوعات » (٢/ ٩٧) ، و« الفوائد المجموعة » (١٠٠) و« المصنوع . . . » (٣٣٤) ، و« المنار المنيف » (٣١٦) ، و« اللآلي . . . » (٢/ ١٩) ، و« الآثار المرفوعة » ص : ١٧ .

(٢) انظر : « الموضوعات » (٢/ ٨١) ، و« اللآليء المصنوعة » (٢/ ٢٧) و« تنزيه الشريعة . . . » (٢/ ٦٧) ، و« الفوائد المجموعة » (١٣) ، و« ضعاف الدارقطني » (٨٢) ، و« كشف الخفاء » (٢٣١٣) .

(٣) انظر : « الموضوعات » ج : ١/ص : ٦٥ ، و« اللآليء المصنوعة » (١/ ١١) ، و« تنزيه الشريعة . . . » (١/ ١٣٤) ، و« الفوائد المجموعة » (٥٤) .

(٤) منهج النقد في علوم الحديث : ص : ٣٠٤ .

(٥) انظر : « الكامل » (٦/ ٤٣٦) ، و« ميزان الاعتدال » (٧/ ٤١ ـ ٥٦ ـ ٤٠١) .

« يقول : يجري الكذبُ على لِسانهم ولا يتعمَّدون الكذبَ »[١] . و رَوى ابنُ عَدِي بإسناده عن أبي عَاصم النَّبيل قال : « ما رأيتُ الصالحَ يكذب في شيءٍ أكثر من الحديث »[٢] .

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في « شرح علل الترمذي » : « المستغِلّون بالتعبُّد الذين يُتْرَكُ حديثهم على قسمين : منهم من شَغلته العبادةُ عن الحفظ فَكَثُرَ الوَهْمُ في حديثه فرفع الموقوفَ ووَصَل المُرْسَلَ .

وهؤلاء مثل أَبَان بن أبي عيَّاش ويزيد الرَّقَاشي ، وقد كان شعبةُ يقول في كلٍّ منهما : « لأنْ أزنِيَ أحبُّ إليَّ من أن أحدِّث عنه »[٣] .

نسوق هنا بعضَ أمثلة هؤلاء :

١ ـ رواه الحاكمُ بسنده إلى أبي عَمَّار المَرْوَزِي أنه قيل لأبي عَصَمَة نوح بن أبي مريم : من أين لكَ عن عِكْرِمَةَ عن ابن عبَّاس في فضائل القرآن سورةً سورةً ، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إني رأيتُ الناسَ قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ، ومغازي ابن إسحاق فوضعتُ هذا الحديثَ حسبةً .

وكان يقال لأبي عصمة : هذا نوح الجامع ، فقال ابن حِبَّان : « جَمَع كلَّ شيء إلا الصِّدق »[٤] .

٢ ـ وقال السُّيوطي : رَوى ابنُ حِبَّان في « الضعفاء » عن ابن مهدي ، قال : قلتُ لمَيْسَرَة بن عبد رَبّه : من أين جئتَ بهذه الأحاديث : من قرأ كذا فله كذا ؟ قال : « وضعتُها أرغِّب الناسَ فيها » ، وكان غلاماً جليلاً يتزهَّد ويهجر

---

(١) انظر « صحيح مسلم » (١/ ١٨) .
(٢) انظر « شرح علل الترمذي » (١/ ٣٨٨) .
(٣) شرح علل الترمذي : (١/ ٣٩٠) . وأمَّا قولُه هذا : « لأن أَزْنِي . . . » فهو منه إفراطٌ ، محمولٌ على المبالغة في الزجر عنه والتنفير .
(٤) المصدر السابق : (١/ ٢٤٠) .

شهـواتِ الـدنيـا ، وأغلقـت بغـدادُ أسـواقَهــا لمـوتـه ومـع ذلـك كـان يضـع الحديثَ[1] !.

٣ ـ قال أبو عبد الله الحاكم : « لقد روينا عن المُؤَمَّل بن إسماعيل ، فحدَّثني شيخٌ له ، فقلتُ : مَن حدَّثك ؟ فقال : حدَّثني رجلٌ بالمدائن ، وهو حيٌّ ، فسِرتُ إليه فقلتُ : مَن حدَّثك ؟ فقال : حدَّثني شيخٌ بوَاسِط ، وهو حيٌّ فسِرْتُ إليه ، فقلت : مَن حدَّثك ؟ فقال : حدَّثني شيخٌ بالبَصرة ، وهو حيٌّ فسرتُ إليه ، فقلت : مَن حدَّثك ؟ فقال : حدَّثني شيخ بعَبادان[2] وهو حيٌّ فسرتُ إليه ، فقلت : مَن حدَّثك ؟ فأخذ بيدي ، فأدخلني بيتاً ، فإذا فيه قومٌ من المتصوِّفة ومعهم شيخٌ ، فقال : حدَّثني هذا الشيخُ ، فقلتُ : من حدَّثك يا شيخ ؟ فقال : « لم يحدِّثني أحدٌ ولكن رأينا الناسَ أعرضوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديثَ ليصرفوا قلوبَهم إلى القرآن »[3] .

لكن . . ما ذكرنا لا يعني ـ كما يقول المحقِّقون ـ عدم ثبوت شيءٍ في فضائل سُوَر القرآن الكريم . بل هناك سُوَرٌ صَحَّتْ أحاديثُ في فضائلها ، وهي : الفاتحة ، والزَّهْراوان ـ وهي : البقرة ، وآل عمران ـ والأنعام ، والسبع الطُّوَل وهي : الكهف ، ويّس ، والدخان ، والملك ، والزلزلة ، والنصر ، والكافرون ، والإخلاص ، والمعوِّذتان[4] .

سابعاً : التقرُّب من السَّلاطين والحُكام :

يُوجَد في كل عصرٍ ومصر فاقدو الذِّمَّة ، في دينهم رِقَّةٌ وضَعْفٌ ، يُحبُّون دُنياهم ، ويؤثرونها على دِينهم ، ويَطمعون في أموال الملوك والحكَّام والتقرُّب منهم ، فيتملَّقونهم بالباطل ، وهذا الصِّنفُ من المنتسبين إلى العِلم مَرَضٌ وَخِيمٌ

---

(١) تدريب الراوي : (١/ ٢٣٩) .
(٢) عَبادان : مدينة في غرب إيران .
(٣) تدريب الراوي : (١/ ٢٨٨) .
(٤) المصدر السابق : (١/ ٢٤٥) .

في جسم الأمة ، وبلاءٌ عظيم في حَياتها ! وقَلَّ أن تنجو منه أُمَّةٌ أو تسلم منه جماعةٌ[1] .

ومن أمثلة ذلك ما فعله غِيَاثُ بن إبراهيم ، إذ دخل على المهدي وهو يلعب بالحَمَام فرَوى له الحديثَ المشهور : « لا سَبَقَ إلا في خُفٍّ أو نَصْلٍ أو حافرٍ » وزاد فيه : « أو جَناحٍ » إرضاءً للمهدي ، فمنحه المهديُّ عشرةَ آلاف درهم ، ثم قال بعد أن تولَّى : « أشهدُ أن قَفَاك قَفَا كذَّابٍ على رسول الله ﷺ ، وأَمَر بذبح الحَمَام »[2] .

وهنالك أسبابٌ أخرى في الوضع أيضاً ، منها :

- الرغبة في الإتيان بغريب الحديث من مَتْنٍ وإسنادٍ .
- والانتصار للفتيا والانتقام من فئةٍ معيَّنةٍ .
- والترويج لشيءٍ من الأشياء .
- وغفلة المحدِّث ، واختلاط عقله في آخر حياته .

وقد تفرَّغ العلماء لجمع تلك الأحاديث الموضوعة ، وتوسَّعوا في ذِكرها وضربوا لها الأمثالَ ، جزاهم الله عن الإسلام وعنا خير الجزاء .

***

---

(١) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث : للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ، ص : ١٢٥ ـ ١٢٦ .

(٢) انظر : « الكامل » (٥/ ٢٢٨ ـ ٣١٩) و« ميزان الاعتدال » (٤/ ٢٥٠) ، و« ضعفاء العُقيلي » (٣/ ٤٦١) ، و« المراسيل » (٢/ ٣٤١) ، و« الآثار المرفوعة » (١/ ١٦) .

موقف العُلماء والمحدِّثين من « الحديث الموضوع »

لقد قام المحدِّثون الجَهابِذةُ من أوَّلِ يوم نَبتتْ فيه الأهواءُ ، وشاعت فيه التقوُّلاتُ بواجبهم العلمي الديني ، في كشف الأباطيل والموضوعات ، وتعرية المُبطلين والوضَّاعين ، وهَتْكِ أستارهم ، وتبيين عُوَارهم ، وميَّزوا للناس الصحيحَ من الموضوع ، والثابتَ من المدسوس ، فكانوا حِصْناً منيعاً في حِفظ السنَّة المطهَّرة ، من أن يتمكَّن منها المغيِّرون والمُفسِدون والحاقدون والمُشعوِذون .

وقيل للإمام عبد الله بن المُبارك في شأن التخوُّف على السُّنَّة من صنيع هؤلاء الدسَّاسين والكذَّابين : هذه الأحاديث الموضوعة ؟! فقال : « تَعيشُ لها الجهابذةُ ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ » [الحجر : ٩] .

وصدق الله العظيم ، فقد أقام سُبحانه في سَلَف هذه الأمَّةِ المحمدية من الصحابة والتابعين ومَن بعدهم محدِّثين أوتاداً ، وحُفَّاظاً نُقَّاداً ، أمدَّهم ببسطةٍ في العلم والحفظ ، وأنعم عليهم بسَيلان الذِّهْن ، وسَعة الاطلاع ، والصبر على التحصيل ، واستمرار الدأب فيه ، وتحمُّل الألاقيِّ في تلقِّي السنَّة وضبطِها ، وتدوينها وجمعها ، فكانوا آيةً تصدِّق آيةَ ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ .

فأسَّسوا لكشف الوضع والوضَّاعين ركائزَ ثابتةً من العلم ، قائمةً على منهجٍ نقديٍّ علميٍّ سديدٍ ، يمكِّن كلَّ عالمٍ ومتعلِّم من معرفة الحديث الصحيح من الموضوع ، ويعرِّفه الكاذبَ من الصادق ، والمصيبَ من المخطىء ، والضابطَ من المُهمِل ، وخدموا السنَّة الشريفة خدمةً لم يُخدَم بها عِلْمٌ من العلوم[1] .

---

(١) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث : ص : (١٣٥ ـ ١٣٦) .

لقد كان موقفُهم ـ رحمهم الله تعالىٰ ـ من الأحاديث الموضوعة الموقفَ الإسلاميَّ السليمَ ، فلم يَقبلوها كلَّها ؛ لأنهم لو فعلوا ذلك ؛ لحرفوا دينَ الله ، ففيها المكذوب ، ولم يتركوها كلَّها ؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لضيَّعوا دينَ الله ، ولكنهم شمَّروا عن ساعد الجدِّ ، وصرفوا في سبيل ذلك كلَّ أوقاتهم ، فلقد تتبَّعوا أحوال الرُّواة التي تُساعِد على عملية النقد وتمييز الطيِّب من الخبيث ، ودوَّنوا في ذلك المدوَّنات ، وأحصوا فيها بالنسبة إلى كلِّ راوٍ متى وُلِد ؟ وبأيِّ بلدٍ ؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والحفظ ؟ ومتى شرع في الطلب ؟ ومتى سَمِع ؟ وكيف سمع ؟ ومع مَن سمع ؟ وهل رَحَل ؟ وإلى أين ؟ وذكروا شيوخَه الذين يحدِّث عنهم وبُلدانهم ووَفَياتهم ، وفصَّلوا القولَ في أحوال الشخص الواحد تفصيلاً يدلُّ على التتبُّع الدقيق لجميع حوادث حياته ، فقد يقبلون روايةَ شخصٍ في أوَّل حياته ، ويردُّونها في آخرها ؛ لأنه اختلط ، أو يقبلون روايةَ رجلٍ عندما يروي عن أبناء بلده ؛ لأنه يعرفهم ، ويردون روايتَه عندما يروي عن الآخرين لقلَّة معرفته[1] .

قال ابنُ أبي حاتم : « وجب الفحصُ عن الناقلة ، والبحث عن أحوالهم ، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والتثبُّت في الرواية ممَّا يقتضيه حُكمُ العدالة في نقل الحديث وروايته بأن يكونوا أمناء في أنفسهم علماء بدينهم ، أهلَ وَرَعٍ وتقوى وحفظٍ للحديث وإتقانٍ وتثبُّتٍ ، وأن يكونوا أهلَ تمييزٍ وتحصيلٍ ، لا يشوبهم كثيرٌ من الغفلات ، ولا تغلب عليهم الأوهامُ فيما قد حفظوه ووعوه[2] . . . » .

فكان موقفهم ـ رحمهم الله ـ تحقيقاً لقول عمرو بن قَيْس : « ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصَّيرفي الذي ينقد الدَّراهمَ ، فإنَّ الدَّراهمَ فيها الزَّيْفُ ، والبَهْرَجُ ، وكذلك الحديث[3] .

---

(١) الحديث النبوي مصطلحه ، بلاغته ، كُتبه : ص : ٢٧٢ .

(٢) الجرح والتعديل : (١/ ٥) .

(٣) الكفاية : للخطيب البغدادي ، ص : ٥٦٠ .

وقد اجتمع مِن هذا المجهودِ العلمي العظيم عِلْمٌ مستقلٌّ من العُلوم الإسلامية ، أُطلق عليه فيما بعد عُنوان : « أسماء الرِّجال » فتيسَّر لمن أتى بعدهم أن يقفوا على أقدار مئات الألوف من الحفَّاظ والعلماء والرُّواة غيرهم .

نتائج الوضع في الحديث

لقد كان لحديث رسول الله ﷺ أثرٌ بعيدٌ في الحياة الفكرية والاجتماعية والإسلامية ، منذ أن حَمله الصحابةُ في صُدورهم ، وصاغوا منه ومن القرآن الكريم أعمالَهم وسُلوكَهم ، ثم كان لزاماً عليهم أن يسلِّموا حصيلتَهم من هذا الحديث إلى الأجيال التالية لهم ، وقد فعلوا .

وتولّى المحدِّثون بعد الصحابة هذه المهمَّةَ الهامَّة ، وأخذوا على عاتقهم تقديمَ السنَّة إلى الناس ، ولم تكن هذه المهمَّة يسيرةً هيِّنةً ، بل خاض المحدِّثون في أثناءها غِمَارَ حربٍ فكريةٍ ونفسيَّةٍ ، ألقى أعداءُ الإسلام فيها بكل ما يشوِّش على الإسلام ، ويدلِّس على أهله ، فقدَّموا أفكارَ غريبةً خبيثةً متنكِّرةً في هيئة أحاديث يختلقونها ، وأسانيد يلفقونها ، ثم حاولوا ترويجها في الآفاق العلمية وغيرها ، حيثُ خُدع بها بعضُ السطحيِّين من الرواة !، أما علماء الحديث ونُقَّاده فقد وقفوا لها بالمرصاد ، وصمدوا أمام سَيلها الجارف مبيِّنين زيفَها ، وأسفر صمودهم على أدقِّ منهجٍ وأحكمه في نقد الروايات وتمحيصها ـ والتمييز بين غَثِّها وسمينها ، فأبلوا في ذلك أحسنَ البلاء[1] .

ويقول الإمامُ الدَّارَقُطْني : « يا أهل بغداد ! لا تظنُّوا أنَّ أحداً يَقْدِر أن يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حيٌّ »[2] .

فهكذا بجهود هؤلاء الأئمَّة المحدِّثين المكثَّفة والموفَّقة استقامَ أمرُ الشريعة

---

(١) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري : للدكتور عبد الحميد محمود عبد المجيد ، باختصار وتصرّف يسير ، ص : (٣) .

(٢) شرحُ شرحِ نخبة الفكر : للإمام على القاري ، ص : ٤٣٦ .

بتوطيد دعائم السنَّة التي هي ثانيُ مصادرها التشريعية ، واطمأنَّ المسلمون إلى حديث نبيِّهم ـ عليه ألف ألف سلامٍ ـ فأقصي عنه كل دخيلٍ ، ومُيِّز بين الصحيح والحسن والضعيف ، وصان الله شرعه من عبث المفسدين ، ودينِ الدسَّاسين ، وتآمرِ الزنادقة والشعوبيين ، وقطف المسلمون ثمار هذه النهضة الجبَّارة المباركة ، ثم أوجد هؤلاء العلماء الجهابذة علوماً وفنوناً لصيانة السنَّة النبوية ، وهي :

١ ـ الإسناد .

٢ ـ تاريخ الرُّواة و وفياتهم .

٣ ـ نقد الرُّواة وبيان حالهم من تزكيةٍ أو جَرْحٍ .

٤ ـ سَبْرُ مَتْنِ الحديث ومعناه .

٥ ـ علم الجرح والتعديل .

٦ ـ علم عِلَل الحديث .

٧ ـ علم مصطلح الحديث .

٨ ـ تأليف الكتب في الموضوعات ، والضعفاء ، والمجروحين ، والوضَّاعين[١] .

* * *

---

(١) يرجع للإحاطة التامَّة بهذه العلوم إلى « منهج النقد في علوم الحديث » للأستاذ الدكتور نور الدين عِتْر .

القسم الثاني :

ضوابط وقواعد لمعرفة الوضع في الحديث

بعض مصادر المتون الموضوعة .

ضوابطٌ خاصَّةٌ لمعرفة الوضع في الحديث في السَّند والمتن .

ضوابطٌ عامَّةٌ لمعرفة الحديث الموضوع .

أصناف الوضَّاعين للحديث .

بعض مصادِر متون الأحاديث الموضوعة

تَرْجعُ متونُ الأحاديثِ الموضوعَةِ إلى واحدٍ من مَصادِرَ ثلاثَةٍ :

الأوَّل : من ذات واضعهِ ، وذلك بأن يصْنَعَه بألفاظِ نَفْسه .

وَالثَّاني : أن يكونَ مأثوراً عن صحابيٍّ أو تابعيٍّ قولَهُما ، أو قولاً من الحِكْمَةِ أو أمثالِ النَّاسِ السَّاريةِ ، فيُنْسَبَ إلى النَّبيِّ ﷺ .

والثالث : أن يكونَ من الأخبارِ المستَوْرَدَةِ من بَني إسرائيلَ ، والَّتي تُسَمَّى (الإسرائيليَّات) ، فتُضافَ إلى النَّبيِّ ﷺ .

وأمَّا الأسانيدُ لتلك المتونِ ، فإنَّ مَن وَضعَ المتنَ فلا يُعْجِزُهُ أن يُركِّبَ له الإسنادَ ، وقد يكونُ إسناداً لا يُعْرَفُ إلَّا لذلكَ الخبَرِ ، يكونُ الواضِعُ قَد صَنَعَهُ كما صَنَعَ المَتْنَ ، وهذا قَليلٌ[1] ، وقد يكونُ إسْناداً مَعروفاً نَظيفاً ، رَكَّبَ عليهِ الواضعُ ذلك المتنَ ، وهذا هو الأكْثَرُ ، ويَفْعَلونَه لِما يَقَعُ من الإغراءِ بهِ لنظافةِ الإسنادِ في الظَّاهِرِ .

فإن كانَ الواضِعُ صَيَّرَ ما ليسَ عنِ النَّبيِّ ﷺ عنهُ كالآثارِ والإسرائيليَّاتِ ، فتلكَ رُبَّما كانَت مَرويَّةً بإسنادٍ ، فيَزيدُ فيهِ الواضعُ النِّسْبَةَ للنَّبيِّ ﷺ ، أو يَصِلُه

---

(١) مثلُ ما قالَه ابنُ عديٍّ في (الحسن بن عليٍّ بن صالح العَدَويِّ) : « يَضَعُ الحديثَ ، ويَسْرِقُ الحديثَ ، ويُلْزِقُهُ على قوم آخَرينَ ، ويُحدِّثُ عن قَوْمٍ لا يُعرَفونَ ، وهُوَ مُتَّهمٌ فيهم ، فإنَّ الله لم يخلُقْهم » .
ومن أمثلة هؤلاءِ ممَّن ذكر ابنُ عديٍّ رجلٌ يُقالُ له : (خِراشُ بنُ عبد الله) اصْطَنَعه العَدويُّ هذا وزَعَمَ أنَّه خادِمُ أنسِ بن مالكٍ ، وبعدَ أن ساقَ ابنُ عديٍّ له أحاديثَ عنه قالَ : « وهذه الأحاديثُ أربعةَ عشرَ حديثاً ، وخِراشٌ هذا لا يُعْرَفُ ، ولم أسْمَعْ أحداً يذكُرُ غيرَ العدويِّ » (انظر « الكامل » : ٣/ ١٩٥ ، ٢٠٤ ـ ٢٠٥) .

إليه بزيادةِ ما يَقتضيهِ الوَصْلُ ، ورُبَّما وَضعَ لتلكَ الآثارِ الأسانيد أيضاً وركَّبها عليه .

ومن تلك المتونِ ما لا سنَدَ له ، وشاعَ بينَ النَّاسِ مَنسوباً إلى النَّبيِّ ﷺ[1] .

---

(١) تحرير علوم الحديث : (٢/١٠٤٨) .

ضوابطُ خاصَّةٌ لمعرفة الوَضع في الحديث

في السَّنَدِ والمَتْنِ

لقد وضع العلماءُ والمحدِّثون قواعدَ دقيقةً محكَّمةً ، وعلاماتٍ دالَّةً مميَّزةً ، يُعرف بها الحديثُ الموضوعُ ، وهي على نوعين : أحدهما يتعلَّق بسند الحديث ، والآخَرُ يتعلَّق بمَتْنه ، نذكر كلاً منهما هنا مع الأمثلة :

أولًا : علامات الوضع في السند :

١ ـ أن يكون راويُه كذَّاباً معروفاً بالكذب، ولا يرويه ثقةٌ غيره . والمحدِّثون يعرفون الكذَّابين معرفةً دقيقةً ، ذكر ابنُ أبي حاتم أنَّ نُعَيْم بن حمَّاد قال لعبد الرحمن المهدي : كيف تَعرف الكذَّابَ ؟ قال : « كما يعرف الطبيبُ المجنونَ »[١] .

والمثال على ذلك : ما أورده الحافظ الذهبي نقلاً عن الخطيب من أنَّ علي بن عبد الله البَرْدَاني مُتَّهَمٌ بالوضع ، وأنَّ مِن أباطيله الحديثُ : « **الأمُناء عند الله ثلاثة : أنا ، وجبرائيل ، ومعاوية** » .

٢ ـ أن يعترف واضِعُه بالوضع ، كما اعترف أبو عَصَمَة نوح بن أبي مريم ، ومَيْسَرَة بن عبد ربِّه وغيرهما بوضعهم أحاديثَ فضائل السُّوَر ، وقد ذكرنا أمثلةً على ذلك في القسم السابق ، راجِعه[٢] .

---

(١) الجرح والتعديل : (١/ ٢٥٢) .

(٢) انظر صفحة (٣١ ـ ٣٢) .

٣ ـ أن يرويَ الراويُ عن شيخٍ لم يثبت لُقياه له ، أو وُلد بعد وفاته ، أو لم يدخل المكانَ الذي ادَّعى سماعَه فيه .

والمثال على ذلك ما جاء في « لِسان الميزان » في ترجمة (أحمد بن سُليمان القَوارِيري) نقلاً عن الخطيب : « كَذِبه ظاهرٌ . . . وذلك أن محمد بن إسحاق توفِّي سنة إحدى وخمسين أو اثنتين وخمسين ومئة ، وقيل قبل ذلك .

يكتب هذا عنه ومولده ـ على ما ذكره ـ سنة إحدى وخمسين ! !

وأَعجب من هذا ادِّعاؤه سَماعه منه بالكوفة ثم بالمدينة ، وابنُ إسحاق إنما قَدِم الكوفةَ في حياة الأعمش ، وذلك قبل مولد هذا الشيخ بسنين كثيرة ! ! »[1] .

٤ ـ أن يُعرف الوضعُ من حال الراوي وبَواعثه النفسية ، والمثالُ على ذلك ما أخرجه الحاكمُ عن سيف بن عُمر التميمي أنه قال : كنا عند (سَعَدِ بن طَرِيف) فجاء ابنُه من الكُتَّاب يبكي فقال : مالَكَ ؟ قال : ضَرَبني المعلِّمُ ، فقال سعدٌ : حدَّثني عِكْرِمَةُ عن ابن عبَّاسٍ مرفوعاً : « **معلِّمو صِبيانِكم شِرارُكم ، أَقلُّهم رحمةً لليتيم ، وأغلظهم على المِسْكين** »[2] .

قال ابنُ مَعِيْن في شأن (سعد بن طريف) هذا : « لا يحلُّ لأحدٍ أن يروي عنه » وقال ابن حِبَّان : « كان يضع الحديثَ »[3] .

ثانياً : علامات الوضع في المتن :

قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية : « . . . وبالجملة فالأحاديث التي ينقلها كثيرٌ من الجُهَّال لا ضابِطَ لها ، لكن منها ما يُعرَف كَذِبُه بالكُلِّ ، ومنها ما يُعْرَف كذبُه

---

(١) لسان الميزان : (١/ ١٨٣) .

(٢) انظر : « الكامل » (٣/ ٤٣٥) ، و« الموضوعات » (١/ ١٩) ، و« اللآلي المصنوعة » (٢/ ٣٩٠) .

(٣) تهذيب التهذيب : (١ ـ ٦٩٤) .

بالعادة ، ومنها ما يُعرف كذبُه بأنه خلاف النقل الصحيح ، ومنها ما يُعرف كذبه بطُرُقٍ أخرى[1] .

نذكر هنا أمثلة أحاديث هذا النوع تلخيصاً ممَّا جاء في كُتب الموضوعات :

١ ـ الرِّكَّة في اللفظ والمعنى :

بحيثُ يعلم العارفُ باللسانِ أنَّ مثله لا يَصدُرُ عن فصيح اللسان ، فضلاً عن أن يكون كلام النبيِّ ﷺ . قال ابن دقيق العيد : « كثيراً ما يحكُمون بذلك باعتبار لأمورٍ ترجعُ إلى المَرْوِيّ وألفاظِ الحديث ، وحاصِلُه يَرجِعُ إلى أنَّه حَصَلتْ لهم لكثرة ممارسةِ ألفاظِ النَّبيِّ ﷺ هَيْئةٌ نفسانيةٌ ، ومَلَكةٌ قويَّةٌ يعرفون بها ما يجوزُ أن يكونَ من ألفاظ النبوَّة وما لا يجوزُ »[2] .

ومن أمثلة مثل هذه الأحاديث :

- **لو كان الأَرُزُّ رجلاً لكان حليماً ما أكله جائعٌ إلا أَشْبَعَه**[3] .
- **إنَّ لله مَلَكاً اسمُهُ عُمَارة ، على فرسٍ من الحجارة الياقوتِ ، طُولُه مَدُّ بَصَرِهِ ، يدورُ في البلدان ، ويقف في الأسواق فينادي : ألا لِيَغْلُ كذا وكذا ، ألا لِيَرْخُصْ كذا وكذا**[4] .

فهذا الكلامُ يبلغ من السَّماجة حدّاً يُصان عنه كلامُ العُقلاء فضلاً عن كلام سيِّد الأنبياء .

لذا قال الرَّبيع بن خَيْثَم : « إنَّ للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه ، وظلمةً كظلمة الليل تُنكره »[5] .

---

(١) منهاج السنة : (٨/ ١٠٥) .

(٢) ظفر الأماني : ص : ٤٢٩ .

(٣) انظر « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » (٢٥٢) و« المنار المنيف في الحديث الضعيف » : (٦١) « كشف الخفاء » (٢١٠٩) .

(٤) المنار المنيف : ص(٩٩) .

(٥) تدريب الراوي : (١/ ٢٣٣) .

وقال ابنُ الجوزي : « الحديثُ المنكَرُ يقشعِرُ له جلدُ طالب العلم ، وينفر منه قلبُه على الغالب »[1] .

وهكذا تُصبح للعلماء الأثبات بكثرة الممارسة والأمانة فيها ملكةٌ يعرفون بها ما يُمكن أن يكون من كلام النبيِّ ﷺ أو لا يكون .

٢ ـ أن يكون مناقضاً لنصِّ القرآن، أو السُّنَّةِ الصحيحة، أو الإجماع القطعي، ولم يقبل التأويل لما خالفه :

مثل : « **لو أَحْسَنَ أحدُكم ظنَّه بحَجر لنفعه** »[2] ، فهو مِن وَضْع عُبَّاد الأوثان ، ومخالفٌ لجميع آيات التوحيد في القرآن ، ومثل : « **إذا حُدِّثْتُم عني بحديثٍ يُوافِقُ الحقَّ ، فصِّدقوه وخذوا به ، حَدَّثْتُ به أو لم أُحِّدث** »[3] فإنه مخالفٌ للحديث المتواتر « من كذب عليَّ متعمِّداً فليتبوّأ مقعدَه من النار » ولا مجال للتأويل الصحيح .

٣ ـ أن يكون مخالفاً للحِسِّ والمشاهدة :

مثل : « **الباذنجانُ لما أُكِلَ له** » ومثل : « **الباذنجان شفاءٌ من كلِّ داءٍ** »[4] .

قال ابنُ القيِّم : « قبَّح الله واضعَها لو قاله بعضُ جهلة الأطباء لسخر الناس منه ، ولو أكل الباذنجان للحُمَّى والسَّوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزد إلا شِدَّةً ، ولو أكله فقيرٌ ليستغني لم يفده الغنى ، أو جاهلٌ ليتعلَّم لم يفده العلم »[5] .

---

(١) تدريب الراوي : (١/ ٢٣٣) .

(٢) انظر : « المصنوع » (٢٤٨) ، « المنار المنيف » (٣١٩) ، و« تذكرة الموضوعات » ص : ٢٨ ، و« ذيل اللآلي » ص : ٢٠٣ .

(٣) موضوع سنداً ومتناً : ذكره الذهبي في « الميزان » (١/ ٤٢٥) ، وقال : منكر جداً ، ووافقه ابن حجر في « اللسان » (١/ ٤٥٤) (١٤٠٧) ، وقال العقيلي في « الضعفاء » (١/ ١٣٢) : إسناده لا يصح ، وقال ابن حجر في « القول المسدَّد » ص : ٨٧ : قال يحيى : هذا الحديث وضعته الزنادقة ، قال الخطابي : لا أصل له .

(٤) انظر : « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » (٢٧٥) و« المنار المنيف » (٥٤) و(٥٥) .

(٥) المنار المنيف : ص : ٥١ .

٤ ـ أن يكون مخالفاً لبديهيّات العُقول من غير أن يُمكن تأويله :

مثل : « **إنَّ سفينة نوحٍ طافت بالكعبةِ سبعاً ، وصَلَّتْ عند المَقَام رَكْعَتَيْن** »[1] .

٥ ـ أن يكون في نفسه باطلاً تدلُّ وقائعُ الأيّام على بُطلانه :

مثل حديث : « **إنَّ هذا الأمرَ إذا وَصَلَ إلى بني العبَّاس بقي فيهم حتى يسلِّموه إلى عيسى بن مريم أو المهدي** » .

٦ ـ أن يكون مخالفاً لمقصد من مقاصد الشريعة ، أو هدفٍ من أهدافها ، أو قاعدةٍ من قواعدها :

مثل حديث : « **خيرُكم بعد المئتين مَن لا زوجة له ولا ولدَ** » فحِفْظُ النَّسل مقصدٌ من مقاصد الشريعة .

٧ ـ أن يكون مخالفاً لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبيِّ ﷺ :

مثل حديث : « **دخلتُ الحَمَّامَ فرأيتُ رسولَ الله ﷺ جالساً وعليه مِئْزَرٌ . . .** » وذلك منقوضٌ تاريخياً ، لأن الثابت أن الرسول ﷺ لم يدخل حَمَّاماً قطُّ ؛ إذ أن الحمامات لم تكن معروفةً في الحجاز في عصره عليه الصَّلاة والسلام ، وعند ذهابه إلى الشام ـ حيث كانت الحمامات موجودةً ـ في المرة الأولى ـ وهو حدثُ السِّن ـ ، وفي المرة الثانية ـ وهو شاب يافع ـ لم يتجاوز بُصْرى الشَّام ، الأمر الذي يدلّ على أن الكلام موضوعٌ على لِسان أنسٍ رضي الله عنه .

٨ ـ ومنها أن يكون خبراً عن أمر عظيم من شأنه أن تتوافر الدواعي على نقله ؛ لأنه مع أهميته وقع بمشهدٍ عظيم ، ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحدٌ ؟! :

مثال ذلك روايتهم : **رَدُّ الشمس على سيِّدنا عليٍّ حين نامَ النبيُّ ﷺ في**

---

(١) انظر « تنزيه الشريعة . . . » (١/ ٢٥٠) ، و« مصنَّف عبد الرزاق » (٥/ ٩٤) ، والديلمي في مسنده (٩١٦) ، و« الكامل » ، (٤/ ٢٧٠) .

حجرِه ، وغربَتْ الشمسُ ثم طلعتْ ليصلِّي عليٌّ العصرَ ، وذلك في خَيْبَرَ[1] .

ولا يشتهر ذلك أعظم اشتهارٍ !! ، وأغرب من ذلك حديثُ مبايعة الرسول له بعد العودة من حِجَّةِ الوداع .

٩ ـ أن يكون مشتملاً على إفراطٍ في الوعيد الشديد على الأمر الصغير :

مثل : « **مَن أَكَل الثَّوْمَ ليلة الجمعة فليَهْوِ في النار سبعين خريفاً** » .

أو الوعد العظيم على الفعل القليل ، مثل : « **من صَلَّى الضُّحَىٰ كذا وكذا ركعةً أُعْطِيَ ثوابُ سبعين نبيّاً** »[2] ، قال ابن القيِّم : « وكأنَّ الكذَّاب الخبيث لم يعلم أنَّ غير النبي لو صلَّى عُمْرَ نوحٍ عليه السلام لم يُعْطَ ثوابُ نبيٍّ واحدٍ »[3] .

١٠ ـ ويدخل في هذا الباب أحاديث لو فتِّش عنها في دواوين الإسلام من الصِّحاح والسُّنَن والمسانيد والكُتب المشهورة الموثَّقة في الحديث لَمَا وُجِدَتْ .

---

(١) انظر : « الأسرار المرفوعة » (٢١٥) « ميزان الاعتدال » (٤/ ٤٣٤) ، و« لسان الميزان » (١/ ٤٧) ، و« البداية والنهاية » (١/ ٣٢٣) ، و« مجمع الزوائد » (٨/ ٢٩٧) .

(٢) انظر « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » (١٧) ، و« المنار المنيف » (٥١) ، و« تحذير المسلمين . . . » ص : ١٧٠ ، و« كشف الخفاء » ص : ٤١٢ .

(٣) المنار المنيف : ص : (٥٠) .

ضوابطُ عامَّةٌ لمعرفة الحديث الموضوع

قال الإمامُ ابن قيِّم الجَوْزِيَّة في « المنار المُنيف في الصحيح والضعيف » : « سُئِلتُ : هل يُمكن معرفةُ الحديثِ الموضوع بضابطٍ ، من غير أن يُنظَر في سنده ؟

فهذا سؤالٌ عظيمُ القدر ، وإنما يَعلَمُ ذلك من تضلَّع في معرفة السُّنن الصحيحة ، واختَلَطَتْ بلحمِه ودَمِه ، وصار له فيها مَلكةٌ ، وصار له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفةِ السُّنن والآثار ، ومعرفةِ سيرةِ رسول الله ﷺ وهَدْيِهِ ، فيما يأمرُ به ويَنهى عنه ، ويُخبِرُ عنه ويدعو إليه ، ويُحِبُّه ويَكرهه ، ويَشرَعه للأُمَّةِ ، بحيث كأنه مخالِطٌ للرسول ﷺ كواحدٍ بين أصحابه ، فمِثلُ هذا : يَعرِف من أحوال الرسول ﷺ وهَدْيِهِ وكلامِه ، وما يَجوزُ أن يُخبِرَ به ، وما لا يجوز : ما لا يَعرفه غيرُه .

وهذا شأنُ كلِّ متَّبِعٍ مع متبوعِه ، فإنَّ للأَخَصِّ به ، الحريصِ على تتبُّعِ أقوالِه وأفعالِه من العلم بها ، والتمييزِ بين ما يَصِحُّ أن يُنسَبَ إليه وما لا يَصِحُّ ما ليس لمن لا يكون كذلك . وهذا شأنُ المقلِّدين مع أئمَّتِهم ، يَعرِفون أقوالَهم ونصوصَهم ومذاهبَهم ، والله أعلم » . انتهى .

قال الشيخ محمد الحُوْت البَيْرُوتي في كتابه « أسْنى المطالب » (ص ٢٧١٠) بعدَ نقلِه هذه الكلمة عن الإمام ابن القيِّم : « وهذا الجوابُ صحيحٌ بالنظر للحديث الموضوعِ والمُنْكَرِ المُخالفِ للشريعة المطهَّرة ، وأمَّا الحديثُ الموضوعُ من حيث هو ، فمنه ـ أي : من الحديث الموضوع ـ ما يخالف الشريعةَ ، ومنه : الذي معناه صحيحٌ ، وهذا لا يُعرَف إلَّا بمعرفةِ الإسناد ، فلا بُدَّ من النَّقْلِ ، وقد نُقِلَ كلُّ ما وُضِعَ في السابق فلتُراجَع كتبُ القوم » . انتهى . وهو استدراكٌ جيِّدٌ وجيهٌ .

ثم قال الإمام ابن القيِّم في إتمام إجابة السائل : « ونحن نُنبِّه على أمورٍ كُلِّيةٍ ، يُعرَف بها كونُ الحديث موضوعاً ، فمنها :

١ ـ اشتمالُه على المُجازفَات التي لا يقولُ مثلَها رسولُ الله ﷺ ، وهي كثيرةٌ جدّاً ، كقولِه في الحديث المكذوب : من قال : لا إله إلَّا الله خَلَق الله من تلك الكلمةِ طائراً له سبعون ألفَ لسانٍ ، لكل لسانٍ سبعون ألفَ لغةٍ ، يستغفرون اللهَ له . . .

٢ ـ ومنها ؛ تكذيبُ الحِسِّ له . كحديث : الباذِنْجانُ لما أُكِلَ له (وقد تقدَّم ذكرُه)[١] .

٣ ـ ومنها : سَمَاجةُ الحديث وكونُه ممّا يُسْخَرُ منه ، كحديث : لو كان الأرزُّ رجلاً لكان حليماً ، ما أكلَه جائعٌ إلَّا أشبَعَه .

فهذا من السَّمِج الباردِ ، الذي يُصانُ عنه كلامُ العقلاء ، فضلاً عن كلام سيِّد الأنبياء (وقد تقدَّم)[٢] .

٤ ـ ومنها : مناقضةُ الحديث لِمَا جاءت به السنَّةُ الصحيحةُ مناقضةً بيِّنةً ، فكلُّ حديثٍ يَشتمل على فسادٍ ، أو ظلمٍ ، أو عَبَثٍ ، أو مدحِ باطلٍ ، أو ذمِّ حقٍّ ، أو نحوِ ذلك ، فرسولُ الله ﷺ منه بَرِيءٌ .

ومن هذا البابِ أحاديث مَدْح من اسمُه : محمَّد أو أحمد ، وأنَّ كلَّ من يُسمَّى بهذه الأسماء لا يَدخل النار !

وهذا مناقِضٌ لما هو معلومٌ من دينه ﷺ : أنَّ النار لا يُجارُ مِنها بالأسماء والألقابِ ، وإنما النجاةُ منها بالإيمان والأعمال الصالحة .

٥ ـ ومنها : أن يُدَّعَى على النبي ﷺ أنه فَعَل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلِّهم ، وأنهم اتفقوا على كِتْمانه ولم ينقلوه ، كما يَزعم أكذَبُ الطوائف : أنه ﷺ أَخَذ بيد عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، بمحضرٍ من

---

(١) انظر صفحة (٤٢) .

(٢) انظر صفحة (٤٥) .

الصحابة كلِّهم، وهم راجعون من حِجَّةِ الوَداع، فأقامه بينهم حتى عَرَفه الجميع، ثم قال: هذا وصيِّي وأخِي، والخليفةُ من بعدي، فاسمَعُوا له وأطيعوا.

ثم اتفق الكلُّ على كِتْمانِ ذلك وتغييره ومخالفته، فلعنةُ الله على الكاذِبين.

٦ ـ ومنها: أن يكون باطلاً في نفسه، فيَدُلَّ بطلانُه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ، كحديثِ: المَجَرَّةُ التي في السماء في عَرَقِ الأفعى التي تحت العرشِ!

٧ ـ ومنها: أن يكون كلامُه لا يُشبِه كلامَ الأنبياء، فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ، الذي هو وَحْيٌ يُوحَى، كحديث: عليكم بالوجوهِ المِلاح والحَدَقِ السُّودِ، فإنَّ الله يَستحي أن يُعذِّبَ مَلِيحاً بالنار. فلعنةُ الله على واضعِه الخبيث.

٨ ـ ومنها: أن يكون في الحديث تاريخُ كذا وكذا، مثلُ قوله: إذا كانت سنةُ كذا وكذا وقع كَيْتَ وكَيْتَ، وإذا كان شهرُ كذا وكذا وقع كَيْتَ وكَيْتَ. كقول الكذَّابِ الأشِرِ: إذا انكسَفَ القمَرُ في مُحرَّم كان الغَلاءُ والقِتالُ وشُغلُ السلطان، وإذا انكسف في صَفَر كان كذا وكذا. واستَمرَّ الكذَّابُ في الشهور كلِّها.

٩ ـ ومنها: أن يكون الحديث بوصِف الأطبَّاء والطُّرُقِيَّةِ أشبَهُ وأليقَ، كحديثِ: الهَرِيسةُ تَشُدُّ الظَّهْرَ. وحديثِ الذي شكا إلى النبي ﷺ قِلَّةَ الوَلَد، فأمَرَه بأكل البيضِ والبَصَلِ.

١٠ ـ ومنها: أحاديثُ العقل، كلُّها كَذِبٌ، كقوله: لمَّا خَلَق الله العقلَ قال له: أقبِلْ فأقبَل، ثم قال له: أدبِرْ فأدبَر، فقال: ما خَلقتُ خَلْقاً أكرمَ عليَّ منك، بك آخُذُ وبك أُعطِي [١].

١١ ـ ومنها: الأحاديثُ التي يُذكَر فيها الخَضِرُ وحياتُه، كلُّها كذِبٌ، ولا يَصِحُّ في حياة الخضر حديثٌ واحدٌ [٢].

---

(١) انظر شرح ابن قيِّم لهذا الحديث في «المنار المنيف» ص (٦٦).

(٢) وقد شرحه ابنُ القيِّم شرحاً وافياً، انظره في «المنار» ص (٦٧).

١٢ ـ ومنها : أن يكون الحديثُ مما تقوم الشواهدُ الصحيحةُ على بُطْلانه ، كحديث : « عُوْج بن عُنُق الطويل » ، الذي قصد واضعُه الطعنَ في أخبار الأنبياء ، فإنَّ في هذا الحديث أنَّ طُوْله كان ثلاثةَ آلاف ذراعٍ وثلاثَمئةٍ وثلاثةً وثلاثين ذراعاً . . . !

١٣ ـ ومنها : مخالفةُ الحديث لصريح القرآن كحديث مقدار الدنيا ، وأنها سبعةُ آلاف سنةٍ ، ونحن في الألفِ السابعة !

١٤ ـ ومنها : أحاديثُ صلواتِ الأيام والليالي ، كصلاةِ يوم الأحد وليلةِ الأحد ، ويومِ الإثنين وليلةِ الإثنين إلى آخر الأسبوعِ . كلُّ أحاديثها كَذِبٌ .

١٥ ـ ومنها : أحاديثُ ليلةِ النصف من شعبان ، كحديث : « يا عليّ ، من صلَّى ليلةَ النصف من شعبان مئةَ ركعةٍ بألفِ (قل هو الله أحد) ، قَضَى الله له كلَّ حاجةٍ طلبها تلك الليلة . . . ! »

١٦ ـ ومنها : ركاكةُ ألفاظ الحديث وسَمَاجتُها ، بحيث يَمُجُّها السمعُ ، ويَدْفَعُها الطبعُ ، ويَسمُج معناها للفَطِن ، كحديث : « أربعٌ لا تَشبَعُ من أربعٍ : أنثى من ذَكَرٍ ، وأرضٌ من مَطَرٍ ، وعينٌ من نَظَرٍ ، وأُذنٌ من خَبَرٍ ! »

١٧ ـ ومنها : أحاديثُ ذَمِّ الحَبَشَةِ والسُّودان ، كلُّها كَذِبٌ ، كحديث : « الزِّنجي إذا شَبعَ زَنَى ، وإذا جاع سَرَق ! »

١٨ ـ ومنها : أحاديثُ ذَمِّ التُّرْك ، وأحاديث ذَمِّ الخُصْيان ، وأحاديثُ ذم المماليك ، كحديث : « لو عَلِمَ الله في الخُصْيان خيراً لأخرَج من أصلابهم ذريةً يَعبُدُون الله » .

١٩ ـ ومنها : ما يقترن بالحديث من القرائن التي يُعلَم بها : أنه باطلٌ ، مثل حديث وضعِ الجزية عن أهل خيبر[١] .

---

(١) وهو باطلٌ من عشرة وجوهٍ ، شرحها ابن القيِّم في « المنار » انظر صفحة (١٠٢) .

٢٠ ـ ومنها : أحاديثُ الحَمَام (بالتخفيف) ، لا يَصِحُّ منها شيءٌ . كحديث : « كان يُعجبه النظرُ إلى الحَمَام » . وحديث : « لا سَبَقَ إلَّا في خُفٍّ أو نَصْلٍ أو حافر أو جَنَاح » ، فقد زاد فيه الكذَّابُ (أو جَنَاح) ، وقد تقدَّم[1] .

٢١ ـ ومنها : أحاديثُ اتخاذ الدَّجَاج ، كحديث : « الدَّجَاج غنَمُ فقراء أمَّتي » .

٢٢ ـ ومنها : أحاديثُ ذَمِّ الأولاد ، كلُّها كذبٌ من أوَّلها إلى آخرها ، كحديث : « لو يُربِّي أحدُكم بعد الستين ومئة جِرْوَ كلبٍ خيرٌ له من أن يُربِّيَ ولداً » !

٢٣ ـ ومنها : أحاديثُ التواريخ المستقبَلَة ، مثل حديث : إذا كانت سنةُ كذا وكذا حَلَّ كذا وكذا .

٢٤ ـ ومنها : حديثُ الاكتحال يوم عاشوراء والتزين والادهان والتطيب ، فهو من وَضْعِ الكذَّابين ، وقابَلَهم آخرون فاتخذوا يومَ عاشوراء يوم تألُّمٍ وحُزْنٍ ، والطائفتان مبتدعتان خارجتان عن السنَّة .

٢٥ ـ ومنها : ذكرُ فضائلِ السُّوَر وثوابِ : « من قَرَأ سورةَ كذا فله أجرُ كذا ، من أول القرآن إلى آخره » .

انتهى ما ذكره الإمام ابن القيم ، وقد توسَّعَ ـ رحمه الله تعالى ـ في شرح هذه الضوابط ، وأورَدَ بعدَها جملةً من الموضوعات المختلِفَة ، أكتفي بالإشارة إليها عن ذكرها .

وهذه الضوابطُ الجامعةُ النافعةُ ، وتلك الأَمَاراتُ الصادقةُ الساطعةُ من أفضل ما يُبَصِّرُ المسلمَ وطالبَ العلم بمعرفةِ الحديث الموضوع ، ويُنشِيءُ لديه اليقظةَ والحِسَّ السليمَ فيما يُرَدُّ ـ أو يُتوقَّفُ فيه على الأقلِّ ـ من الأحاديثِ التي قَذَفَ بها الخرَّاصون بين الناس .

---

(١) انظر صفحة (٣٢) .

وإنَّ أدنى ما في هذه الأَمَاراتِ والضوبطِ من الفائدة : أنها تَرسُمُ في ذِهْن العالم والمتعلِّم مقياسَ الحديث الصحيح ، ومقياسَ الحديث المكذوب ، ومَنْ ظَفِرَ بمثل هذا في ثقافتِه أو في عِلمِه ، فقد ظَفِرَ بعلمٍ عظيمٍ ، وغُنمٍ جسيمٍ ، والله وليّ التوفيق[١] .

---

(١) لمحات من تاريخ السنّة وعلوم الحديث : ص(٢٤٦ ـ ٢٥١) بتصرُّفٍ يسيرٍ .

أصناف الوَضّاعين للحديث

وقد أشارَ الإمامُ القاضي عِياض إلى الأسبابَ الباعثة على الوَضْع ، فيما نَقله الإمامُ النَّووي في مقدِّمة شرح « صحيح مسلم » ؛ فقال : هم أنواع :

١ ـ منهم من يضع عليه ما لم يَقُلْه أصلاً ، إمَّا تواقُحاً واستخفافاً كالزَّنادقة وأشباههم ، ممن لا يرجون للدين وقاراً .

٢ ـ وإمَّا حسبةً بزعمهم وتديُّناً كجهلة المتعبِّدين الذين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرغائب . وقد ذكرنا أمثلةً لمثل هذه الأحاديث .

٣ ـ وإمَّا إغراباً وسُمْعَةً كفَسَقَة المحدِّثين .

٤ ـ وإمَّا تعصُّباً واحتجاجاً كدعاة المبتدعة[1] ومتعصِّبي المذاهب .

---

(١) والمراد بهم الدعاة إلى البِدَع الإضافيَّة في أبوابِ الفُروع ، وأصولُ البِدَع تَعودُ جُمْلَتُها إلى : بِدْعَةِ الخَوارِجِ ، والقَدَريَّةِ ، والرَّافِضَةِ ، والنَّاصِبَةِ ، والمُرْجِئَةِ ، والجَهْمِيَّةِ ، والواقِفَةِ .
فأمَّا **الخوارجُ** فبدعتُهم أوَّلُ البِدَع في الإسلام ، وذلكَ حينَ شَقُّوا عَصا الطَّاعَةِ وخَرَجوا على أمير المؤمنينَ عليٍّ بن أبي طالب ، رضي الله عنه .
و**القَدَرِيَّة** ، هُم القائلونَ بنفي القدَرِ ، أي : أنَّ الشرَّ من خلق العَبْدِ لا من خلق الله ، ومنه من يقول : لا يعلمه الله من المخلوق حتى يفعلَه .
و**الرَّافِضَة** : مُبغضو أبي بكر وعُمَرَ وعُثمان ـ رضي الله عنهم ـ أو مُكفِّروهُم ، والغُلاةُ في عليٍّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وأهل بيتِه ، والشِّيعَةُ لقَبٌ يَشمَلُهم ، لكن يدْخلُ فيه : مُجرَّدُ تَقديم عليٍّ على أبي بكرٍ وعُمَرَ دونَ البُغْضِ .
و**النَّاصِبَةُ** : من قابلوا الرَّافضَةَ في بُغْضِ عليٍّ وأهْلِ بيتِه .
و**المُرْجِئَةُ** : من ذهب إلى أنَّ الإيمانَ مُجرَّدُ اعتِقادِ القلبِ وإقرارِ اللِّسان ، وأنَّ الأعمالَ ليسَت من الإيمان ، وعليه فهو لا يزيدُ ولا ينقص ، ومنهم من غلا فقال : لا يضرُّ مع الإيمان معصية .
و**الجَهْمِيَّة** : أتباعُ (جَهْم بن صَفوانَ) في نفي صِفات الباري تعالى ، واعتِقادِ خلق القرآن .
و**الواقِفَة** : هم من توقَّف في القرآن حينَ ظهرت المقالَة فيه فقالوا : لا نقول : هو =

٥ ـ وإما إتباعاً لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه ، وطلبِ العُذر لهم فيما أتوه .

٦ ـ ومنهم من لا يضع مَتْنَ الحديث ، ولكن ربما وضع للمتن الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً[١] .

٧ ـ ومنهم من يقلِّب الأسانيدَ ، أو يزيد فيها ، ويتعمَّد ذلك إما للإغراب على غيره ، أو لرفع الجهالةِ عن نفسه . وهذا الضَّرْبُ لم يُذْكَرْ منهم إلا قليلاً ، وإن كان وضع السند كوضع المتن ، إلا أنه أخفُّ منه[٢] .

٨ ـ ومنهم من يكذب فيدَّعي سماعَ ما لم يسمع ، ولقاءَ من لم يَلْقَ ، ويحدِّث بأحاديثهم الصحيحة عنهم .

٩ ـ ومنهم من يعمد إلى كلام الصحابة وغيرهم ، وحِكَمِ العرب والحكماء ، فينسبها إلى النبي ﷺ ، وهؤلاء كلُّهم كذَّابون[٣] .

١٠ ـ ومنهم ضَرْبٌ كانوا يتكسَّبون بذلك ، ويرتزقون به في قصصهم ، كأبي سَعْدٍ المَدَائني[٤] .

١١ ـ ومنهم ضَرْبٌ امتُحنوا بأولادهم أو ورَّاقين لهم ، فوضعوا لهم أحاديثَ ودَسُّوها عليهم ، فحدَّثوا بها من غير أن يشعروا ، كعبد الله بن محمَّد بن ربيعة القُدَامي (نسبةً إلى جدِّه الأعلى قُدَامة المِصِّيصي) . وهذا الضربُ لا إثْمَ عليهم في ذلك إذا لم يعلموا ، ولكنَّهم ليسوا بحُجَّةٍ وإن كانوا عُدولاً ؛ لأنهم قَبِلُوا التلقين[٥] .

* * *

= مخلوق ، ولا غير مخلوق . (انظر « تحرير علوم الحديث » ص : ٣٩٧) .

(١) شرح صحيح مسلم : (١٢٦/١) .

(٢) ظفر الأماني : ص : (٤٤٢) .

(٣) شرح صحيح مسلم : (١٢٦/١) .

(٤) ظفر الأماني : ص : ٤٤١ .

(٥) المرجع السابق : ص : ٤٤٢ .

القسم الثالث :

الكتب المؤلَّفة على الموضوعات

- تعريف أهمِّ كتب « الموضوعات » .
- فائدة كَتْبِ الأحاديث الموضوعة وكُتُبِها .

أهمُّ الكُتب المؤلَّفة على الأحاديث الموضوعة

قد ألَّف العلماء الجهابذة ، والمحدِّثون النُّقَّاد أوَّلاً كُتباً خاصَّةً في تراجم الضعفاء والمجروحين[1] وترجموا فيها للوضَّاعين والكذَّابين ، وذكروا أحوالهم ، وكشفوا اللِّثام عنهم ، ونبَّهوا فيها على تلك الأحاديث الموضوعة التي نُقلت عنهم ، كذلك ألَّفوا كُتباً في الأحاديث المشتهرة التي كَشَفَتْ زيفَ كثيرٍ من الأحاديث التي اشتهرت على ألسنة الناس ، وهي موضوعةٌ ، فإلى جانب ذلك كلِّه ألَّفوا كُتباً جمعوا فيها الأحاديث الموضوعة ، وخصَّصوا بها تلك الكُتب ، ليعرفها الناسُ ويحذروها ، نذكر من تلك الكُتب الأهمَّ والأشهرَ مع ذكر ميزاتها حسب الترتيب الزمني الذي أُلِّفت فيه . فمنها :

١ ـ **تذكرة الموضوعات** : للحافظ محمد بن طاهر المَقْدِسِي (المتوفى سنة ٥٠٧هـ) .

وقد رتَّب فيه المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ أحاديثَه بحسب أوائلها على حروف المعجم ، وهو كتابٌ مختصرٌ بالنسبة إلى ما أُلِّف في هذا الموضوع بعده .

٢ ـ **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات** : لأبي عبد الله الحُسين بن إبراهيم الجُوْزَقاني (المتوفى سنة ٥٤٣هـ) .

ويُسَمَّى أيضاً بـ « الأباطيل » ، أكثر فيه مصنِّفُه من الحُكم بالوضع بمجرَّد

---

(١) مثل كُتب : « الضُّعفاء » للإمام البخاري ، و« الضعفاء » للنَّسائي ، و« الضُّعفاء » للعُقَيْلي ، و« الضعفاء والمتروكين » لابن حِبَّان ، و« الضعفاء » للأَزْدِي ، و« الضعفاء » لابن الجوزي ، و« ميزان الاعتدال في نقد الرجال » للذهبي ، و« لسان الميزان » لابن حجر ، و« الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث » لبرهان الدين الحَلَبي ، وغيرها .

مخالفة السُّنَّة[1] ، وقال الحافظ الذهبي : « وهو محتوٍ على أحاديثَ موضوعةٍ وواهيةٍ ، وطالعتُه واستفدتُ منه على أوهام فيه »[2] .

٣ ـ الموضوعات : للإمام أبي الفَرَج عبد الرحمن بن الجَوزي (المتوفى سنة ٥٩٧هـ) .

يُعَدُّ هذا الكتابُ من أوسع الكُتب التي أُلِّفت في هذا الموضوع ، وأيسرِها منالاً لسُهولة تبويبه وطريقة الاستخراج منه، وقد حظي بالكثير من اهتمام العلماء دراسةً ونقداً وتعليقاً وتلخيصاً ، وقد انتقده الحافظ ابن حجر ، ولكن قرَّر : أنَّ غالب ما فيه موضوعٌ ، والضَّرَرُ فيه أن يُظَنُّ بحديثٍ صحيحٍ : أنه غيرُ صحيحٍ .

وقد استخرج ـ رحمه الله ـ أربعةَ وعشرين حديثاً من كتاب « الموضوعات » حَكم عليها ابنُ الجوزي بالوضع وهي ليست كذلك ، والأحاديث هي في « مسند الإمام أحمد » ، وقد جمعها الحافظُ في كتابٍ سمَّاه « القول المُسَدَّد في الذَّبِّ عن مسند أحمد » دافعَ فيه عنها ، وكشف خطأَ ابن الجوزي فيما ذهب إليه[3] .

ومن مآخذ الحافظ ابن حجر أيضاً على هذا الكتاب حديثٌ واردٌ في « صحيح مسلم » حكم عليه ابنُ الجوزي بالوضع أيضاً ، وهو ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه : أن النبيَّ ﷺ قال : « **إنْ طالتْ بك مُدَّةٌ أوْشَكَ أن ترى قوماً يَغْدُون في سَخَطِ الله ويَرُوحون في لَعْنته في أيديهم مثل أَذْنَاب البقر** »[4] . قال الحافظ : « لم أقف في كتاب « الموضوعات » على شيءٍ حُكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث وإنها لغفلة شديدة[5] .

وقد كشف الحافظُ السُّيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ النِّقابَ عن سبب تورُّط ابن

---

(١) ظفر الأماني : ص : ٤٨٤ .

(٢) الرسالة المستطرفة : ص : ١٤٩ .

(٣) لمحات في أصول الحديث : ص : ٣١٦ ـ ٣١٧ .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب : النار يدخلها الجبارون . . . ، الحديث ، برقم (٧٥٨٢) .

(٥) تدريب الراوي : (١/ ٢٣٧) .

الجوزي في الحكم بالوضع على كثيرٍ من الأحاديث التي ليست بموضوعةٍ ، فقال في « اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » بعد إيراده حديثَ « **ثلاثٌ يَزِدْنَ في قُوَّةِ البَصَرِ : النَّظَرُ إلى الخُضرة ، وإلى الماء الجاري ، وإلى الوجهِ الحَسَن** »[1] ، وإيرادِ طُرقه الكثيرة وشواهِده :

واعْلم أنه جَرَتْ عادةُ الحُفَّاظ كالحاكم ، وابن حِبَّان ، والعُقَيلي ، وغيرِهم : أنهم يحكمون على حديثٍ بالبُطلان من حيثية سندٍ مخصوصٍ ، لكون راويه اختَلَق ذلك السَّندَ لذلك المَتْنِ ، ويكونُ ذلك المتنُ معروفاً من وجهٍ آخر ، ويذكرون ذلك في ترجَمةِ ذلك الرَّاوي ، يَجرحُونه به .

فَيَغْتَرُّ ابنُ الجوزي بذلك ، ويحكُمُ على المتن بالوضع مُطْلَقاً ، ويُورِدُه في كتاب « الموضوعات » وليس هذا بلائقٍ . وقد عاب عليه الناسُ ذلك ، آخِرُهم الحافظُ ابن حجر . وهذا الوضع من ذلك ـ أي الوضع في الحديث السابقِ ذكرُه : « ثلاثٌ يَزِدْنَ . . . » ، إذ هو باطِلٌ من الطريق التي أورَدَها ابنُ الجوزي ، وله أصلٌ من طُرقٍ كثيرةٍ وشواهد يرتفع بها عن درجة الوضع[2] .

وقد قال الحاكم في ترجَمة شيخه (أبي بكر محمد بن أحمد بن هارون الشافعي) : دخلتُ يوماً على أبي محمد عبدِ الله بن أبي أحمد الثقفي المُزَكِّي ، فعَرَض عليَّ حديثاً بإسنادٍ مُظْلِم[3] ، عن الحَجَّاج بن يوسف ، قال : سمعتُ سَمُرَةَ بنَ جُنْدَب ، رفَعَه : « من أراد الله به خيراً ، فقَّهه في الدين » . فقلت : هذا باطلٌ ، وإنما تقرَّب به إليك أبو بكر الشافعي ؛ لأنك من وَلَدِ الحَجَّاج[4] .

---

(١) ذكره المناوي في « فتح القدير » (٣/ ٣١٣) ، والعجلوني في « كشف الخفاء » (١/ ٢٨٧) .

(٢) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث : ص : ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

(٣) « الإسناد المُظْلِم » وقد تردَّدت هذه العبارةُ على لسان بعض الأئمَّة والنقَّاد (أمثال : يحيى بن مَعين ، وابن عَدِي والذَّهبيِّ رحمهم الله جميعاً) والمرادُ بها : الإسنادُ الذي فيه مجاهيل لا يُعْرَفون .

(٤) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة : (١/ ١١٧) .

ومعلومٌ : أنَّ هذا المَتْنَ صحيحٌ من طُرُقٍ أخرى ، وإنما حَكَمَ عليه بالبُطْلان من حيثيةِ هذا السندِ المخصوص ، الذي وَضَعَهُ أبو بكرْ الشافعي .

وكثيراً ما نَجِدُهم يقولون : هذا الحديث بهذا الإسنادِ باطلٌ ، أي : وهو بغيره ليس بباطلٍ ، فمثلُ هذا لا يُذكَرُ في كتب الموضوعات ، وإنما يُذكَرُ في كتب الجَرْحِ والتعديل ، في ترجَمة الراوي الذي يُرادُ جَرْحُه » . وهذه الفائدةُ عظيمةُ الأهمية جداً ، فقد تَضمَّنَتْ منهجاً علمياً في بابها ، وكشَفَتْ عن الفارق الهامِّ بين ما يُذكَرُ في (كتب الموضوعات) وما يُذكَرُ في (كتب الجَرْح والتعديل) ، من الأحاديثِ المطعونِ فيها ، فاشدُدْ يديك عليها[1] .

٤ ـ المُغْنِي عن الحِفظ والكِتاب ، بقولهم : لم يَصِحَّ شيءٌ في هذا الباب : للحافظ ضياء الدين أبي حفص عمر بن بدر المَوْصَلي (المتوفى سنة ٦٢٢هـ) .

قال الحافظ السَّخَاوي : « وعليه فيه مؤاخذاتٌ كثيرةٌ ، وإن كان له في كلٍّ من أبوابِه سَلَفٌ من الأئمة خصوصاً المتقدِّمين »[2] . وقال السُّيوطي : « أَلَّف عمر بن بدر الموصلي ، هو ليس من الحُفَّاظ ـ كتاباً في قولهم لم يصح شيء في هذا الباب ، وعليه في كثيرٍ مما ذكره انتقادٌ »[3] .

وله أيضاً « العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصريحة » وكتاب « معرفة الموقوف على الموقوف » أورد فيه ما أورده أصحابُ الموضوعات في موضوعاتهم ، وهو صحيحٌ عن غيره ﷺ من الصحابة أو التابعين أو من بعدهم[4] .

٥ ـ المَنَار المُنِيف في الصحيح والضعيف : للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيِّم الجَوزِيَّة (المتوفى سنة ٧٥١هـ) .

وهذا كتابٌ لطيفُ الحجم، غزيرُ العلم، من خير ما أُلِّف في «الموضوعات»

---

(١) لمحات من تاريخ السنَّة وعلوم الحديث : ص٢٢٩ .

(٢) ظفر الأماني : ص : ٤٨٤ .

(٣) تدريب الراوي : (١/ ٢٥١) .

(٤) الرسالة المستطرفة : ص : ١٥٢ ـ ١٥٣ .

ومن أجمعها عِلماً ، وأصغرِها حجماً ، وأغزرِها ضوابطَ لمعرفة الحديث دُون أن يُنظَر في سنده ، قيل : إنه تلخيص لكتاب « الموضوعات » لكن ينقضه النظرُ المتأنِّي في الكتابين ومنهجيهما والأحاديث الواردة فيهما ، والله أعلم .

وقد طُبع هذا الكتابُ بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى .

٦ ـ **سِفْر السَّعادة** : للعلاَّمة المحدِّث اللُّغَوي مَجد الدِّين الفيروزآبادي ، صاحب « قاموس المحيط » (المتوفى سنة ٨١٧هـ) .

٧ ـ **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** : للحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوي (المتوفى سنة ٩٠٢هـ) .

ذكر فيه المصنِّف جملةً كبيرةً من الأحاديث الموضوعة ، وهو كتابٌ محرَّرٌ مفيدٌ ، عُني فيه مؤلِّفُه بفَنِّ الصناعة الحديثية ، فأتى فيه بفوائدَ جليلةٍ تخلو منها الكتبُ الأخرى في الموضوعات ، وكلُّ ذلك مع الدِّقَّةِ والإتقانِ ، فشفى وكفى في بيان حال الأحاديث ، ومن مصطلحاته في هذا الكتابِ قولُه في الحديث : « لا أَصْلَ له » أي : ليس له سندٌ ، أو ليس في كتابٍ من كتب الحديث ، وقولُه : « لا أعرفه » فيما عرض له التوقُّفُ خشيةَ أن يكون له أَصْلٌ ، لم يقف عليه ، وهاتان العبارتان من المحدِّث الحافظ من علامات الوَضْع .

٨ ـ **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** : للحافظ جَلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ) .

وهو مِن أحسن الكُتب التي أُلِّفت حول « الموضوعات » لابن الجوزي ، وتعقَّبه المصنِّف في أحاديثَ كثيرةٍ ، وعليه في بعض تلك التعقُّبات مؤاخذاتٌ ، وله كتابٌ آخر باسم « ذيل اللآلي المصنوعة » وهو كتابٌ مهمٌّ مفيدٌ .

٩ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة** : للعلامة المحدِّث الشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن عَرَّاق الكِنَاني ، (المتوفى سنة ٩٦٣هـ) .

وهو مِن أحسن الكُتب في هذا الباب من حيث التنظيم ، والتبويب ،

والترتيب، قدَّم له المصنِّفُ مقدَّمةً ضافيةً قيمةً تشتمل على فوائدَ نفيسةٍ ، ذكر فيها عدداً كبيراً من أسماء الوضَّاعين .

١٠ ـ تذكرة الموضوعات : للمحدِّث محمد بن طاهر الفَتَّنِي ، (المتوفى سنة ٩٨٦هـ) .

وقد أَوردَ فيه المصنِّفُ بعضَ ما وقع في مختصر الشيخ محمد بن يعقوب الفيروزآبادي من كتاب « المغني من حمل الأسفار في الأسفار » للشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحُسين العراقي في تخريج الإحياء : وفي « المقاصد الحسنة » للحافظ السَّخاوي ، وفي كتاب « اللآلي » للسيوطي ، وفي كتاب « الذَّيل » له ، وفي كتاب « الوجيز » له ، و« موضوعات الصَّاغاني » ، و« موضوعات المصابيح » التي جمعها سراجُ الدين القَزْويني وغير ذلك ، فجمع أقوالَ العلماء في كل حديثٍ كي يتضح للقارىء الحقُّ الحقيقُ بالقبول ، ويتضمَّن مع هذا الكتاب كتابٌ آخر له « قانون الموضوعات والضعفاء » جمع فيه من وجد مِنَ الكذَّابين والوضَّاعين والضعاف[1] .

١١ ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة : للعلامة المحدِّث الفقيه علي القاري الهَرَوِي المَكِّي المشهور بمُلاً علي القاري (المتوفى سنة ١٠١٤هـ) .

وهو كتابٌ لعالمٍ جليلٍ من المتأخِّرين ، استفاد مِن العلماء الذين تقدَّموه وألَّفوا في هذا المجال ، واختصر فيه تلك الكُتبَ التي جمعت الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، وأراد قصر كتابه على الموضوع مما اشتهر على الألسنة ، واقتصر أيضاً على ما قيل فيه : « إنه لا أصل له » أو : « موضوعٌ » ، ولم يذكر الأحاديثَ التي اختلفوا في وضعها خوفاً من أن تكون صحيحة ، وذكر الأحاديث على ترتيب حروف الهجاء . ولكن لم يستطع المصنِّفُ التزام الأمرين الآخرين .

---

(١) انظر مقدمة الكتاب ، (٣ ـ ٤) .

أما كونه اقتصر على ذكر ما اتفق على أنه موضوعٌ فسترى نقضه في أكثر من موضعٍ ، بل إنه هو الذي يذهب إلى تصحيح ما قال العلماءُ بوضعه كما في الحديثين (١١٥ ـ ١٦٤)[١] .

ترتيبُ هذا الكتاب لم يستقم له على الوجه الدقيق .

١٢ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع** : للعلامة علي القاري أيضاً .

وهو مِن أنفس الكُتب في هذا الباب ، اقتصر فيه المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ على ذكر الحديث الموضوع ، دُون غيره من الحديث الضعيف أو الصحيح ـ كما فعلَ غيرُه من المصنِّفين ـ ليكون أصغرَ حجماً ، وأيسرَ استفادةً وعلماً ، وهو جديرٌ بأن يكون في مطالعة كلِّ مسلمٍ ، ليكون على حذرٍ من الأحاديث الموضوعة والواهية .

١٣ ـ **كشفُ الخفاء ومُزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس** : للعلامة الشيخ إسماعيل العَجْلُوني (المتوفى سنة ١١٢٦هـ) .

وهو كتابٌ نفيسٌ ، على غِرار كتاب « المقاصد الحسنة . . . » للحافظ السَّخاوي المتقدّم الذكر ، وقد زاد فيه على كتاب السخاوي زيادةً كبيرةً من الأحاديث الموضوعة وغيرها ، كما زاد فوائدَ في الصناعة الحديثية على غاية الأهمية ، وبهذا أصبح هذا الكتابُ مرجعاً قيِّماً في هذا الفنِّ ، وأكثرها جمعاً للأحاديث المشتهرة على الألسنة .

١٤ ـ **الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة** : للعلامة مَرْعي بن يوسف الكَرَمي (المتوفى سنة ١٠٣٢هـ) .

١٥ ـ **الكشف الإلهي عن شديدِ الضَّعْفِ والموضوع الواهي** : للعلامة محمَّد بن محمد بن محمد الحُسيني الطَّرابُلسي السَّنْدُروسي ، (المتوفى سنة ١١٧٧هـ) .

---

(١) انظر مقدمة التحقيق لهذا الكتاب ، ص : (١٠ ـ ١١) .

جمع فيه الأحاديثَ الشديدةَ الضَّعْفَ والواهيةَ الموضوعةَ ، ورتَّب أحاديثه على حروف المعجم ، وجعل في كل حرفٍ ثلاثة فصولٍ ، لكل نوعٍ من هذه الأنواع الثلاثة فصلٌ[1] .

١٦ ـ الدُّرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات : للعلامة محمد بن أحمد السَّفَارِيني (المتوفى سنة ١١٨٨هـ)[2] .

١٧ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة : للإمام أبي عبد الله محمد بن علي الشَّوكاني اليَماني (المتوفى سنة ١٢٥٥هـ) .

وقد انتقد عليه الإمام عبد الحي اللَّكْنَوِي وقال : « إنَّ فيها أحاديثَ صِحاحاً وحِسَاناً ، قد أدرجها لسُوء فَهْمه وتقليده بالمشدِّدين المتساهلين في الموضوعات ، فعلى العارِف الماهِر التوقُّف في قبول كلامه ، وتنقيح مرامه في هذا الباب »[3] .

وقد قصد المصنِّفُ ـ كما تنبىء عنه مقدِّمتُه ـ إلى جمع الأحاديث التي نَصَّ بعضُ أهل العلم أنها موضوعةٌ ؛ مبوَّبةً على سبيل الاختصار ، مع تنبيهاتٍ ، منها : ما هو مأخوذٌ عن بعض الكُتب التي أخذ منها ، وقبول لقولِ مؤلِّفيها ، أو مَن نقلوا عنه ، ومنها : ما هو مبنيٌّ على بعض القواعد الأصولية ، وزاد في باب فضائل البُلدان : أحاديث يُوردها بعضُ مؤرِّخي اليَمَن ، فبيَّن أنه لا أصلَ لها . وكثيراً ما يورد الحديثَ ، وأنَّ ابن الجوزي ذكره في « الموضوعات » ، ثم يذكر أن صاحب « اللآلي المصنوعة » ـ وهو السيوطي ـ تعقَّبه في ذلك ، أو ذكر له طريقاً أخرى ، فصاعداً ، ولا يبيِّن حالَ تلك الطُرق ، ولا يسوق أسانيدها ، وعُذره في ذلك : قصده إلى الاختصار ، وعدم توفُّر الكتب الكافية لاستيفاء البحث والتحقيق ، ويظهر ذلك من صنيعه في مواضع من الكتاب[4] .

---

(١) الرسالة المستطرفة : ص : (١٥٣) .

(٢) ذكره في « الرسالة المستطرفة » ص : (١٥٠) .

(٣) ظفر الأماني : ص : (٤٨٤) .

(٤) انظر مقدمة التحقيق له .

١٨ ـ **اللُّؤلؤ المرصوع فيما قيل : لا أصلَ له أو بأصله الموضوع** : للعلامة أبي الحسن محمد بن خليل القاوُقْجي الحسني العلمي المِشِّيْشي الطَّرابُلُسِي ، (المتوفى سنة ١٣٠٥هـ)[١] .

١٩ ـ **الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة** : للإمام المحدِّث الفقيه الشيخ محمَّد عبد الحي اللَّكْنَوي الهندي (المتوفى سنة ١٣٠٤هـ) .

وقد اقتصر فيها المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ على الأحاديث المشتهرة في الصَّلوات وغيرها في أيام السَّنة ولياليها ، وغير ذلك وبيَّنَ اختلافها و وضعها لئلا يغترّ بها الجاهلون وليتيقظ بها العالمون ، وكان هدفُه إبطالَ البِدَع السائدة في عصره بين العلماء والعامة في صلاة يوم عاشوراء وغيره من الأيام التي لم يثبت فيها آثار صحيحة[٢] .

٢٠ ـ **تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيِّد المرسلين** : للعلامة أبي عبد الله محمد البشير ظافر المالكي الأزهري ، (المتوفى سنة ١٣٢٥هـ) .

وهناك كُتبٌ أخرى غير ما ذكرناه ، أُلِّفت في هذا الموضوع ، ولكننا اقتصرنا هُنا على ما هو النَّافعُ والمُهِمُّ منها والمطبوع المتوفّر .

---

(١) الرسالة المستطرفة : ص : ١٥٣ ـ ١٥٤ .

(٢) الإمام عبد الحي اللكنوي علامة الهند وإمام المحدِّثين والفقهاء : للدكتور ولي الدين الندوي ، ص : (١٧٠ ـ ١٧١) ، وذكره الكتاني في « الرسالة المستطرفة » ص : (١٥٣) .

الأحاديث الموضوعة في كتبٍ أخرى

مؤلَّفاتٌ في « الموضوعات » في بابٍ واحدٍ :

وقد ألَّف البعضُ مؤلَّفاتٍ في موضوعات بابٍ واحدٍ ، نذكر منها البعضَ فيما يلي :

١ ـ أحاديث المعراج الموضوعة : للفِيْشي .

٢ ـ قلائد المرجان في الحديث الوارد كذباً في الباذنجان : لإبراهيم بن محمَّد الناجي .

٣ ـ أداء ما وجب في بيان وضع الوضَّاعين في رجب: لابن دِحْيَة عمر بن الحسن (المتوفى سنة ٦٣٣هـ) .

٤ ـ تبيين العجب فيما وَرَد في فضل رجب : للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ) .

مؤلَّفاتٌ مشهورةٌ مشحونةٌ بالموضوعات :

وهناك عددٌ من الكتب المشهورة ، كثيرة التداول بين أيدي العلماء والعوام ، وهي مشحونةٌ بالموضوعات والإسرائيليات ، نذكر هنا البعضَ منها على سبيل المثال :

١ ـ تفسير ابن عبَّاس : المرويُّ من طريق : محمد بن السَّائب بن بشر الكَلْبِيّ (المتوفى سنة ١٤٦هـ) ، وإسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي (المتوفى سنة ١٢٨هـ) ، ومُقاتِل بن سليمان بن بشير الأزدي (المتوفى سنة ١٥٠هـ) .

٢ ـ فتوح الشَّام : لمحمَّد بن عُمَر الواقِدي (المتوفى سنة ٢٠٧هـ) .

٣ ـ نزهة المجالس: لعبد الرحمن بن السَّلام الصَّفُوري (المتوفى سنة ٨٩٤هـ) .

٤ ـ **منتخب النفائس** : للصَّفُّوري أيضاً .

وكذلك هناك بعضُ كتبٍ ليس فيها شيءٌ من الأصل من الحكايات والأخبار ، وإنما هي مشحونةٌ بالإسرائيليات ، فمنها :

١ ـ **قصص الأنبياء (المسمَّى بـ « عرائس المجالس »)** : لأبي إسحاق أحمد الثعالبي .

٢ ـ **دُرَّة الناصحين في الوعظ والإرشاد** : لعثمان بن حسن الخُوَيْري .

٣ـ **بدائع الزهور في وقائع الدهور** : لمحمد بن أحمد بن إيَاس الحنفي (المتوفى سنة ٩٣٠هـ) .

٤ـ **الروض الفائق في المواعظ والرقائق** : لشعيب بن سعد الحُرَيْفِيْش (المتوفى ٨١٠) .

* * *

ما فائدةُ كَتْبِ الموضوعاتِ وكُتُبِها ؟

قد يتساءل القارئُ ويقول : ما فائدة كَتْبِ هذه الموضوعات وكُتُبِه التي تَعِبَ أعلامُ الحديث ونُقَّاده في جمعها وتصنيفها عبر القرون ؟ .

فيحسن أن ننقل هنا بعضَ ما قاله علماء هذا الشأن في الإجابة عن هذا التساؤل ، وننقل أولاً قولَ أحد العلماء المعاصرين ، هو أمير علماء الهند في عصره ، وشيخ النَّدْوِيِّين[(١)] : العلامة السيد سُليمان النَّدْوِي (المتوفى سنة ١٣٧٣هـ) حيث قال إيضاحاً لمصلحة تدوين المناكير والموضوعات ما نَصُّه : « وقد يخطر ببال سائلٍ أن يسأل : ما بالُ المحدِّثين حفظوا موضوعاتِ الأحاديث وضِعافَها ، فهل اكتفوا بالصحيح وأهملوا غيره ؟ والذي يُنعِم النظرَ في ذلك ، يبدو له من المصلحة : أن لا يُوجِّهَ القادحون الأئمَّةَ إلى المسلمين بأنَّ هناك مرويَّاتٍ قَضَوْا عليها ، وأخباراً نَبَذُوْها ، ليُخفوا من أمْرِ نبيِّهم ما فيه مَغْمَزٌ ، كما يَطعَنُ الطَّاعنون في هذه الأيام على الأخبار المسيحية لأجل ذلك .

أمَّا المحدِّثون الكِرام من علماء المسلمين ، فقد جمعوا كلَّ ما له علاقةٌ بالنَّبي ﷺ ، صحيحاً كان أو سقيماً ، حقّاً كان أو باطلاً ، وجعلوا لنقدِه القواعدَ ، وأصَّلوا لتحقيقه أصولاً يُرجَعُ إليها في تمييز الصحيح من الفاسد ، والغَثِّ مِن السَّمين »[(٢)] .

وإلى القارىء أقوالٌ أخرى للأئمَّة المتقدِّمين في هذا الباب :

---

(١) « النَّدْوِيُّون » هم المتخرِّجون في دار العلوم ـ نَدْوَة العلماء (الهند) .

(٢) من مقال العلامة الندوي المنشور في مجلة « البعث الإسلامي » الصادر عن دار العلوم ـ ندوة العلماء (لكهنؤ) العدد الثامن من المجلد التاسع والعشرين ، تحت عنوان : « سيرة محمد ﷺ الشاملة الكاملة وشهادة التاريخ العادلة » .

رَوى الحافظُ الخطيب البغْدادي : قال أبو هَمَّام : سمعتُ أبا غسَّان الكوفي يقول : جاءني عليُّ بن المَدِيني ، وكَتب عنِّي أحاديثَ إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوَة المَدَني[1] ـ وكان كذَّاباً يَقلِبُ الأسانيدَ ، ويرفع المَراسيلَ ، ويحدِّث بأحاديث منكَرةٍ ليس لها خُطُمٌ ولا أزِمَّة[2] ـ مِن حديث عبد السَّلام بن حَرْب ، فقلتُ : وماذا تصنع بكتابة هذه الأحاديث ؟ قال : « أعرِفُها ، لا تُقْلَبُ علينا » .

وقال أحمد بن إسحاق القاضي بالدِّيْنَوَر : سمعتُ أبا بكر الأثْرَم يقول : رأى أحمدُ بن حنبل يحيى بن مَعِيْن بصَنْعَاء في زاويةٍ يَكْتُب « صحيفةَ مَعْمَر » عن أبَان ، عن أنس) ، ـ وهي صحيفة مكذوبة موضوعة ـ فإذا اطَّلع عليها إنسانٌ كَتَمها ـ وغطَّاها ـ فقال له أحمدُ بن حنبل : (تكتبُ صحيفةَ مَعْمَر ، عن أبَان ، عن أنس) ، وتعلم أنها موضوعةٌ ؟! فلو قالَ لك قائلٌ : إنك تتكلَّم في (أبَان) ، ثم تكتب حديثَه على الوَجْه !

فقال : رحمك الله يا أبا عبد الله ! أكتُبُ هذه الصحيفةَ عن عبد الرزَّاق ، عن مَعْمَرَ ، على الوجه ، فأحفظها كلَّها ، وأعلمُ : أنَّها موضوعةٌ ، حتى لا يجيء بعده إنسانٌ ، فيجعل بدلَ (أبَان) ثابتاً ، ويَرْوِيها عن مَعْمَرَ ، عن

---

(١) قال فيه يحيى بن معين : ليس حديثُه بشيء (انظر : « تهذيب التهذيب » ١/ ٥٥) .

(٢) قال ابن الأثير في « النهاية في غريب الحديث والأثر » في (خُطُم) : « خِطَامُ البعير أن يؤخَذَ حَبْلٌ من لِيفٍ أو شَعْر أو كَتَّان ، فيُجعَلَ في أحَدِ طَرَفَيْه حَلْقَةٌ ، ثم يُشَدَّ فيه الطَّرَفُ الآخَرُ حتى يصيرَ كالحَلْقَة ، ثم يُقلَّدَ البعيرُ ، ثم يُثْنَى على مَخْطمه ـ أي على أنفِهِ ـ ، وأمَّا الذي يُجعَلُ في الأنفِ دقيقاً فهو الزِّمامُ » . انتهى . فالخِطَامُ والزِّمامُ كلاهما مما يُقادُ به البعيرُ .
ووَجْهُ الشَّبَهِ بين الأسانيدِ والخُطُمِ والأزِمَّةِ : الضبطُ والتعرُّف ، فكما يُضبَطُ سَيْرُ الناقةِ بحركةِ زِمامِها ، وتَتَعرَّفُ من حركتِهِ وجهةَ سَيْرِها الصحيح المطلوب ، كذلك تُتعرَّفُ الأحاديثُ وتُضْبَطُ برجالِ أسانيدها ، وبها يَتميَّزُ صحيحُها مِن سَقِيمها (انظر « الإسناد من الدين » للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ، ص : ١٨) .

ثابتٍ ، عن أنس بن مالك ، فأقولَ له : كذبتَ إنما هي عن مَعْمَرَ عن أَبان ، لا عن ثابتٍ[1] .

وإلى هذه الفائدة من كتابة الموضوعات يُشير يحيى بنُ مَعِين - رحمه الله تعالى - في قوله الذي حكاه عنه أحمدُ بن علي الأبَّار في تاريخه : « كتبنا عن الكذَّابين ، وسجرنا به التَّنُّوْرَ ، وأخرجنا به خُبزاً نضيجاً »[2] .

***

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : (٢/ ٢٥٠) .
(٢) سير أعلام النبلاء : (١١/ ٨٣ - ٨٤) .

القسم الرابع :

الاصطلاحات والألفاظ المستعملة

في كتب الموضوعات وتراجِم الوَضّاعين

- الاصطلاحات المستعمَلة في عبارات المحدِّثين النُّقَّاد في الأحاديث الموضوعة .
- العبارات المستعمَلة في تراجِم الكذَّابين الوضَّاعين في الرَّمْي بالكَذِبِ والوَصْمِ بالوَضْعِ .

الاصطلاحات المستعمَلة في عبارات المحدِّثين النُّقَّاد في الأحاديث الموضوعة

قد رَسَم بعضُ المحدِّثين اصطلاحاتٍ في الأحاديث الموضوعة لأنفسهم ، وجروا عليها في عباراتهم ، وكُتبهم ، وبَنَوْا عليها إطلاقاتِهم في أحكامهم .

وأرى من اللِّزام أن أذكر في هذا القسم بِبَعْضِ تلك القواعد التي دَعَوْها في أثناء كلامهم وأحكامهم على الأحاديث الموضوعة ليكون القارىء على بيِّنةٍ من أمرها وعلى علمٍ من كُنْهها ، فمِن ذلك .

١ ـ قولهم في الحديث :

« **لا أَصْلَ له** » . وله إطلاقاتٌ متعدِّدةٌ ، أُوجزها فيما يلي :

أ ـ تارةً يقولون : « هذا الحديثُ لا أصلَ له » أو : « لا أصلَ له بهذا اللفظ » أو : « ليس له أصلٌ » أو : « لا يُعْرَفُ له أصلٌ » أو : « لم يُوْجَدْ له أصلٌ » أو : « لم يُوجَدْ » أو نحو هذه الألفاظ .

يريدون بذلك : أنَّ الحديث المذكور ليس له إسنادٌ يُنْقَلُ به . كما قال الحافظ السيوطي : قولهم : « هذا الحديث ليس له أصلٌ » ، أو « لا أصلَ له » قال ابن تيمية : « معناه ليس له إسنادٌ »[١] .

وإذا كان الحديثُ لا إسنادَ له ، فلا قيمةَ له ، ولا يُلتفت إليه ؛ إذ الاعتمادُ في نقل كلام سيِّدنا رسول الله ﷺ إلينا ، إنَّما هو على الإسناد الصحيح الثابت ، أو ما يقع موقعَه . وما ليس كذلك فلا قيمةَ له .

ومن أمثلة هذا الإطلاق ما يقولونه في المدائح النبويَّة ، مثل حديث تسليم

---

(١) تدريب الراوي : (١/ ٢٥١) .

الغزالة على النبي ﷺ . كما في « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع »[1] : حديث تسليم الغزالة ، اشتهر على الألسنة وفي المدائح النبوية . قال ابن كثير : « وليس له أصلٌ » ومَن نسبه إلى النبي ﷺ فقد كَذَب .

ب ـ وتارةً يقولون في الحديث المُسْنَد : « هذا الحديث لا أصلَ له » يعنون به : أنه موضوعٌ مكذوبٌ على رسول الله ﷺ ، أو على الصحابي ، أو التابعي ، الذي أُسْنِدَ قولُه إليه ، وذلك بأن يكون للحديث سندٌ مذكورٌ ، ولكن في سنده كذَّابٌ و وضَّاعٌ ، أو دلالةٌ صريحةٌ أو قرينةٌ ناطقةٌ بكذب المنقول به ، فقولُهم فيه حينئذٍ : « لا أصلَ له » يعنون به : كَذِبَ الحديث ، لا نَفْيَ وجودِ إسنادٍ له .

ومن أمثلة هذا الإطلاق ما قيل في ترجَمة (هِشام بن عَمَّار الدمشقي) : « قال أبو داود : حدَّث هشامٌ بأربعمئةِ حديثٍ مُسْنَدَةٍ ليس لها أصلٌ »[2] .

ويُوجَد مثلُ هذه الأمثلة كثيراً في كُتب الرجال . ونجد مثلها كثيراً أيضاً في كتاب « اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » للحافظ السيوطي ، حيث يذكرُ الحديثَ بسنده ، ويختمُ بقوله : « هذا الحديثُ باطلٌ ، لا أصلَ له » أو : « موضوعٌ لا أصلَ له من كلام رسول الله ﷺ » .

ج ـ وحيناً يقولون : « هذا الحديثُ لا أصلَ له في الكتاب ولا في السُّنَّةِ الصحيحةِ ولا الضعيفةِ » يعنون بذلك : أنَّ معناه ومضمونه غريب عن نصوص الشريعة كلّ الغرابة ، ليس فيها ما يشهد لمعناه في الجملة .

د ـ وحيناً يقولون : « هذا الحديثُ لا أصلَ له في الكتاب ، ولا في السُّنَّة الصحيحة » يعنون : أنَّ معناه وما يتضمَّنه لفظُه لم يَرِدْ في القرآن الكريم ولا في الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ . فالنَّفيُ منهم في هذا متوجِّهٌ إلى نفي ثبوتِ مضمون الحديث في نصوص الشريعة الثابتة ، لا الضعيفة .

الحديثُ الذي لا أصْلَ له يكثُرُ في أبواب الفضائل ، والترغيبِ والترهيبِ ،

---

(١) انظر حديث (٩١) ، ص : ٨٠ .

(٢) تهذيب التهذيب : (٤/ ٢٧٧) .

والقَصَصِ ، والتفسيرِ ، والفِتَنِ والملاحِمِ ، والسِّيرِ والمَغازي .

قال الإمام أحمد بن حَنْبَلٍ : « ثلاثةُ كُتُبٍ ليس لها أصولٌ : المغازي ، والملاحِمُ ، والتَّفْسيرُ »[1] .

وقال الخَطيبُ البغدادي معقِّباً على كلامه : « وهذا الكلامُ مَحْمولٌ على وَجْهٍ ، وهو أنَّ المرادَ به كُتُبٌ مخصوصةٌ في هذه المعاني الثَّلاثة غير مُعْتَمَدٍ عليها ، ولا موثوقٍ بصِحَّتها ؛ لسُوءِ أحْوالِ مُصَنِّفِيها ، وعَدَمِ عدالةِ ناقِليها ، وزياداتِ القُصَّاصِ فِيها »[2] .

قال : « أمَّا كُتُبُ الملاحِمِ فجَميعُها في هذه الصِّفة ، وليس يَصِحُّ في ذكْرِ الملاحمِ المرتَقَبَةِ والفِتَنِ المنتَظَرَةِ غيرُ أحاديثَ يسيرةٍ اتَّصَلَت أسانيدُها إلى الرَّسول ﷺ من وُجوهٍ مَرْضِيَّةٍ ، وطُرُقٍ واضحةٍ جَلِيَّةٍ »[3] .

قلتُ : من تأمَّلَ الكتُبَ العَتيقَةَ المدوَّنَةَ في هذه الأبوابِ وجَدَ الوَهْيَ سِمَةَ مؤلِّفيها ، ككُتُبِ مُحمَّدِ بنِ عُمَرَ الواقِديِّ ، وسَيْفِ بن عُمَرَ الضَّبِّيِّ في السِّيَرِ والمغازي ، وتَفسيرِ الكَلْبيِّ ، ومُقاتلِ بن سُلَيمانَ .

وإن كان المؤلِّفُ موصوفاً بالسَّلامَةِ كمُحمَّدِ بنِ إسحاقَ ، كان تصنيفُه كثيرَ الغَثِّ قليلَ الصَّوابِ .

نعم ، ربَّما يُتَسَاهل في قَبولِ بعضِ ما جَمَعه هذا الصِّنْفُ ، ممَّا استفادوه من كلام العَرَبِ ولُغَتِها ، لا الرِّوايةِ .

قال يحيى بن سَعيدٍ القَطَّانُ : « تساهلوا في التَّفسير عن قَوْمٍ لا يُوَثِّقونَهم في الحديثِ » ثُمَّ ذكَرَ لَيْثَ بنَ أبي سُلَيْمٍ ، وجُوَيْبِرَ بنَ سَعيدٍ ، والضَّحَّاكَ ، ومحمَّدَ بنَ السَّائبِ يعني الكَلْبيَّ ، وقال : « هؤلاءِ لا يُحْمَدُ حَديثُهُم ، ويُكْتَبُ التفسيرُ عنهم »[4] .

---

(١) انظر : « الكامل في ضعفاء الرجال » (١/ ٢١٢) .

(٢) الجامع لأخلاقِ الرَّاوي (٢/ ١٦٢) .

(٣) المصدر السابق (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣) .

(٤) « دلائل النُّبوَّة » (١/ ٣٥ ـ ٣٧) .

ويُبَيِّنُ البَيْهَقِيُّ وَجْهَ هذا التَّرَخُّصِ فيقولُ : « وإنَّما تساهلوا في أَخْذِ التفسيرِ عنهم ؛ لأنَّ ما فَسَّروا به أَلْفاظَه تَشْهَدُ به لُغاتُ العَرَبِ ، وإنَّما عَمَلُهم في ذلك الجَمْعُ والتَّقريبُ فقط »[1][2] .

٢ ـ قولهم في الحديث :

« **لا أَعْرِفُه** » ، أو : « **لم أَعْرِفْه** » ، أو : « **لم أَقِفْ عليه** » أو : « **لا أَعْرِفُ له أصلًا** » أو : « **لم أَجِدْ له أصلًا** » أو : « **لم أَقِفْ له على أصلٍ** » أو : « **لا أعرفه بهذا اللفظ** » أو : « **لم أَرَه بهذا اللفظ** » أو : « **لم أجده هكذا** » أو : « **لم يَرِدْ فيه شيءٌ** » أو : « **لا يُعْلَمُ مَن أخرجه ولا إسنادُهُ** » .

ونحو هذه العباراتِ إذا صَدَر من أحد الحُفَّاظ المعروفين ، ولم يتعقَّبه أحدٌ ، كفى للحكم على ذلك الحديث بالوضع ، كما قال السيوطي : « قال الحافظ ابن حجر : إذا قال الحافظُ المطَّلِعُ الناقِدُ في حديثٍ : (لا أعرفه) اعتُمِد ذلك في نَفْيه »[3] .

ثُمَّ قال السيوطي عَقِبه : « لأنه بعد تدوين الأخبار ، والرُّجوع إلى الكتب المصنَّفة ، يَبْعُدُ عَدَمُ الاطِّلاع من الحافظ الجِهْبِذ ما يُورِده غيرُه ، فالظاهرُ عَدَمُه[4] .

٣ ـ قولهم في الحديث :

« **لا يَصِحُّ** » أو : « **لا يَثْبُتُ** » أو : « **لم يَصِحَّ** » أو : « **لم يَثْبُتْ** » أو : « **ليس بصحيحٍ** » أو : « **ليس بثابتٍ** » أو « **غيرُ ثابتٍ** » أو : « **لا يَثْبُتُ فيه شيءٌ** » .

ونحو هذه التعابير إذا قالوه في كُتب الضعفاء أو الموضوعات ، فالمرادُ به :

---

(١) دلائل النُّبوَّة : (١/ ٣٧) .

(٢) تحرير علوم الحديث : (٢/ ١٠٦٦) .

(٣) تدريب الراوي : (١/ ٢٥٠) .

(٤) المصدر السابق : (١/ ٢٥٠) .

أنَّ الحديث المذكور موضوعٌ باطلٌ ، لا يتصف بشيءٍ من الصحة ، لا بمعنى أنه حَسَنٌ وإن لم يكن صحيحاً ، وقد عبَّروه ـ رحمهم الله ـ مع وضوح الحكم على الحديث في نظرهم ، حِفاظاً على وَرَع التعبير الذي يراعونه في أحكامهم وألفاظهم ، ولا يخرجون عنه إلى اللفظ الواضح الصريح إلا في النادر لمُناسبةٍ .

وإذا قالوا مثل هذه التعابير في الحديث في كُتب أحاديث الأحكام ، فإنما يعنون به نَفْيَ الصحة الاصطلاحية عنه ؛ ولا يلزم منه نفيُ الحُسْن أو الضعف ، فيمكن أن يكون الحديثُ حسناً أو ضعيفاً[١] .

***

(١) مستفادٌ من مقدِّمتي العلامة المحدِّث الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة لتحقيقه « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » ، و« المنار المُنيف في الصحيح والضعيف » ، ومن مقدَّمة العلاَّمة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي ـ رحمهما الله تعالى ـ لتحقيقه « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » .

العبارات المستعمَلة في تراجُم الكذّابين والوضّاعين في الرَّمْي بالكَذِب والوَصْم بالوَضْعِ

وقد استعمل النُقّادُ الصَّيارِفَةُ من علماء الحديث في كتبهم في تراجم الكذّابين والوضّاعين عباراتٍ رَمَوْهم بها بالكذب ووَصَمُوهم بها بالوضع . ومِن تلكم العبارات نذكر هنا بعضاً منها مع الشواهد ، فيما يلي :

● **أتى بحديثٍ باطلٍ لعلَّه هو المتفضِّلُ بوضعه :**

جاء في ترجَمة (عُمر بن داود بن سَلَمُون) شيخٌ لأبي علي الأهْوَازِي ، من أهل الثَّغْر ، أتى بحديثٍ باطلٍ لعلَّه هو المتفضِّل بوَضْعه ، فإنه قد سمعه الأهوازيُّ يقولُ : « ختمتُ القرآنَ اثنتين وأربعين ألف ختمةً ، فهذا الشيخ لا يستحي ممَّا يقول »[1] .

● **حدَّثَ بمَوْضُوعاتٍ :**

كما جاء في ترجمة (عمرو بن سعد الخَوْلاني) عن أنس حدَّث بموضوعات ، وعن عمَّار بن نُصَير ـ والد هشام ـ ، له عن أنس رضي الله عنه : « أما ترضى إحداكُنَّ أنَّ لها إذا أصابها الطَّلْقُ مثل أجر الصَّائم القائم ، وأنَّ أَسهرها ولدُها ليلةً كان لها مثل أجر سبعين رقبةً تعتقها . . . » . وذكر الحديثَ ، وقال ابن حِبَّان : روى عن أنس رضي الله عنه حديثاً موضوعاً لا يَحِلُّ ذِكْره ، لا على جهة الاعتبار للخواص ، ثم ساق الحديثَ بتمامه[2] .

---

(١) ميزان الاعتدال : (٥/ ٢٣١) ، و« لسان الميزان » (٦/ ٩٥) .

(٢) ميزان الاعتدال : (٥/٣١٦) ، و« لسان الميزان » (٦/ ٢٠٩) ، و« تنزيه =

● **حديثُه يَدُلُّ على الكذب :**

كما في ترجَمة (الحسن بن مُسلم المَرْوَزِيّ) التَّاجر ، عن الحُسين بن وَاقِد أتى بخبرٍ موضوعٍ في الخمر ، قال أبو حاتم : « حديثُه يَدُلُّ على الكذب »[1] .

● **خبيث الحديث :**

كما جاء في ترجَمة : (كِنَانة بن جَبَلة) ، عن إبراهيم بن طَهْمَان ، قال أبو حاتم : « محلُّه الصِّدق » ، وكذَّبه يحيى بن مَعِين ، قال السَّعدي : « ضعيفٌ جداً » ، وقال عثمان الدَّارِمي : « هو قريب مما قال يحيى : خبيث الحديث »[2] .

● **دَامِرٌ :**

كما في ترجَمة (الطويل) عن زيد بن وهبٍ ، عن عبد الله بن غالب ، عن عبد الله بن مسعود ، عن النبيِّ ﷺ ، وكلُّ ذلك من عَمَلِه ومن وضعِه في عرقه ﷺ ، قال : عن أبي هريرة قال : قال رجلٌ : يا رسولَ الله : إني زَوَّجْتُ ابنتي وإني أُحِبُّ أن تُعِينَني ، قال : ما عندي شيءٌ ، ولكن القني غداً ، وجِئني معك بقارُورةٍ واسعةِ الرأس ، وعودِ شجرةٍ ، قال : جاء وجعل النبيُّ يسيلُ العرقَ من ذراعيه حتى ملأ القارورةَ ، ثم قال : « خُذْها وأْمُرْ أَهْلَك ، إذا أردتَ أن تطَّيَّبَ أن تغمس هذا العودَ في القارورة ، فتَطَّيَّبَ به » قال : فكانت إذا تطيَّبت شَمَّ أهلُ المدينة ريحاً طيبةً فسُمّوا بيتَ المطيِّبين .

قال فيه الدَّارقطني : « متروكٌ » ، وقال الأزدي : « واهٍ دامِرٌ » ، وقال ابنُ حِبَّان : « لا يحِلُّ الاحتجاج به »[3] .

= الشريعة » : (١/ ٩٣) .

(١) ميزان الاعتدال : (٢/ ٢٧٥) ، و« لسان الميزان » (٣/ ١٢٤) .

(٢) الكامل : (٦/ ٧٥) ، و« ضعفاء العُقيلي » (٤/ ١١) ، و« لسان الميزان » (٦/ ٤٢٥) .

(٣) الموضوعات : لابن الجوزي ، (١/ ٢١٦) .

• **سَاقِطٌ :**

كما في ترجَمة (عمرو بن محمد بن الأَعْسَم) عن سُليمان بن أَرْقَم ، وقال الدَّارقطني : « منكر الحديث » ، وقال الحاكم : « ساقط » ، روى أحاديثَ موضوعةً عن قومٍ لا يُوجد في حديثهم منها شيءٌ[1] .

• **غالِبُ ظنِّي : أنَّ الحديث مِن عَمَلِ فلانٍ :**

كما جاء في ترجَمة (علي بن أحمد المُؤَدِّب الحُلْواني) ، حدَّث عنه هِلالُ الحَفَّار، روى أحاديثَ موضوعةً، مِن أفظعها ما رواه الخطيب : « عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً ، قال : لما عُرِج بي رأيتُ على باب الجنة مكتوباً « لا إله إلا الله ، محمَّدٌ رسول الله ، عليٌّ حبيبُ الله ، الحَسَنُ والحُسَينُ صفوة الله ، فاطمةُ أَمَةُ الله ، على باغِضهم لعنه اللهُ » قلتُ : أي والله ، وعلى واضِعه لعنه اللهُ، قال الخطيب: «غالِبُ ظنِّي: أن هذه الأحاديث مِن عمل الحلواني»[2] .

• **فلانٌ جِرَاب الكذب :**

كما في ترجَمة (محمد بن عبد الله بن القاسم أبي الحسن الجاري النحوي الرَّازي) ، عن أبي حاتم الرازي : كان يُقال له : جِرَاب[3] الكذب ، روى الفَلَكِيُّ في « الألقاب » له ، قال : قيل لمحمد : إنك تُلقَّب جراب الكذب ! ، فقال : « بل أنا جُوَالِق[4] الكذب ، فإن شِئتَ فاسْمَعْ أو دَعْ » .

وكان يقع بالرَّي في زاويةٍ تُعْرَف بزاوية الكذب ، ويحدِّث الموضوعات[5] .

---

(١) لسان الميزان : (٦/٢٢٦) .

(٢) ميزان الاعتدال : (٥/١٣٨) .

(٣) جِرَابُ : وعاء يُحفظ فيه الزَّادُ ونحوه .

(٤) جُوَالِق : وِعاء من صوف أو شعر أو غيرهما .

(٥) ميزان الاعتدال : (٦/٢١٣) ، و« تنزيه الشريعة » (١/١٠٨) .

• فلان عن فلانٍ أتى بخبرٍ باطِلٍ فهو آفَتُه :

كما في ترجَمة (عليّ بن نصر البَصْري) عن عبد الرزاق « لا يدري من ذا ، أتى بخبر باطل فهو آفتُه[1] » .

• فُلانٌ يَنْسِبونه إلى الكذب :

كما في ترجَمة (عليّ بن يعقوب بن سُوَيْد) ، قال ابنُ عبد البَرّ : « ينسبونه إلى وَضْع الحديثِ » .

قلتُ : وهو شيخٌ مِصْريٌّ ، حدَّث عنه الحسنُ بن رَشِيْق ، قال أبو سعيد بن يونس : « كان يضع الحديثَ »[2] .

• قد فُرِغَ منه منذ دَهْرٍ :

كما في ترجَمة (حفص بن سُليمان أبي عمر الأسدي القارىء) ، ويُقال له : الغَاضِري . قال يحيى بن مَعين : « ليس بثقة » ، وقال البخاري : « تركوه » ، وقال السعدي : « قد فرغ منه منذ دهر » .

ومن موضوعاته : عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : مَنْ قرأ القرآنَ فحفظه واستظهره ، وأحلَّ حلاله وحرَّم حرامه ، أدخله الله به الجنَّةَ ، وشفعه في عشرة من أهل بيته ، كلُّهم قد وَجبت لهم النَّارُ[3] .

• كأنَّه واضِع هذه الخُرافة :

كما في ترجَمة (عمَّار بن إسحاق) عن سعيد بن عامر الضُّبَعي : كأنه واضِع هذه الخُرافة التي فيها : قد لَسَعتْ حَيَّةُ الهوى كَبِدِي[4] .

---

(١) ميزان الاعتدال : (٥/ ١٩٣) .
(٢) المصدر السابق : (٥/ ١٩٧) .
(٣) الكامل : (٢/ ٣٨٠) و« ميزان الاعتدال » (٧/ ٤٠٤) .
(٤) ميزان الاعتدال : (٥/ ١٩٨) .

● **كان زَيْفاً :**

كما في ترجَمة (الحارث بن عبد الله الأَعْوَر الهَمْداني الحُوتي) ، مِن كبار عُلماء التابعين على ضعفٍ فيه ، يُكنى أبا زُهير ، روى عن علي وعن ابن مسعود ، روى عنه عمرو بن مُرَّة وأبو إسحاق وجماعة ، وقال ابن مَعين : « ضعيف » ، وقال ابن المديني : كذَّاب ، وقال جريرُ بن عبد الحميد : « كان زيفاً »[1] .

● **لا أرى حديثَه يُشبه حديثَ أهل الصِّدق :**

كما في ترجَمة (محمد بن إسحاق بن حرب اللُّؤْلُؤي البَلْخي) ، روى عن مالك ، وخارجة بن مصعب ، وروى عنه ابنُ أبي الدنيا ، والحُسين بن أبي الأَحْوَص ، وجماعةٌ ، وكان أحد الحفَّاظ ، إلا أن صالح بن محمد جَزَرَة قال : « كذَّابٌ » ، وقال الخطيب : « لم يكن يُوثق به » ، وقال ابن عدي : « لا أرى حديثَه يُشبه حديثَ أهل الصِّدق »[2] .

● **ليس بمَحلٍّ لأن يُؤْخَذَ عنه العِلم لأنه كذَّاب :**

كما في ترجَمة (محمد بن الضَّوْء بن الصَّلْصَال بن الدَّلَهْمَس بن حَمَل بن جَنْدَلَة) عن أبيه عن جدِّه الصَّلْصَال ، قال : كنَّا عند رسول الله ﷺ ، فدخل عليٌّ فقال : يا علي ! كَذَب مَن زعم أنه يُحِبُّني ويُبْغِضك ، مَن أحبَّك فقد أحَبَّني ، ومَن أحَبَّني أحبَّه اللهُ ، ومَن أحبَّه اللهُ أدخله الجنَّة ، ومَن أبْغَضك أبغضني ، ومَن أبْغَضني أبغضه اللهُ ، ومَن أبغضه اللهُ ، وأدخله النَّارَ » . قال ابنُ حِبَّان : « لا يجوز الاحتجاجُ به » . . وقال الخطيب : « ليس محمَّد بمحلٍّ لأن يؤخذ عنه العِلمُ لأنَّه كذَّابٌ »[3] .

---

(١) ميزان الاعتدال : (٢/ ١٧١) .

(٢) المصدر السابق : (٦/ ٦٣) .

(٣) المصدر السابق : (٦/ ١٩٣) .

● **وجدتُ حديثَه كَذِباً وزُوراً :**

كما في ترجَمة (عمر بن راشد المَدَني الجاري أبي حفص) ، روى عن ابن عَجْلان ، ومالك ، ويزيد بن عبد الملك النَّوفلي ، قال أبو حاتم : « وجدتُ حديثَه كذباً وزُوْراً » ، وقال العُقَيْلي : « منكر الحديث » . وتكلَّم فيه ابن عدي[1] .

* * *

---

(١) ميزان الاعتدال : (٥/ ٢٣٥) .

خِتَام البحث

سبب انتشار الأحاديث الموضوعة في هذا العصر ، وضررُها في الأمور الدينية المُهِمَّة :

لقد مُنِيَ المسلمون في هذه الأيام بضَعْف الثقافة الدينية الصحيحة ، واستيلاء الخُرافية الكاذبة ، إلى جانب انتشار المذاهب الفكرية الهدَّامة ، وذلك حين ذهب العلماءُ ، وخفَّت مجالسُ العلماء ، وتقلَّصَتْ حلقات الدين الحَيِّ من المساجد والجمعيات الإسلامية ، فازداد الجهلُ بدين الله انتشاراً ، وسَهُلَ على الناس قَبولُ كلِّ ما يسمعون أو يُلقى إليهم من الأحاديث المكذوبة والموضوعة على رسول الله ﷺ في المجالس ، أو الصُّحُف ، أو المَجلاَّت ، أو الإذاعات ، أو الخُطَب الجُمعيَّة . . وهذا بلاءٌ عظيمٌ ، وشَرٌّ مستطيرٌ ، يَهْدِم جانباً كبيراً من الدِّين ، ويُعين على انتشار تلك المذاهب المنحرفة ، ويُروِّج لقبولها واستيلائها على كثير مِن المنتسبين إلى الإسلام[١] .

وقد أَضرَّت تلك الأحاديثُ الموضوعةُ ، بجوانبَ كثيرةٍ من الأمور الاعتقادية ، والعِبَاديةِ ، والسُّلوكيةِ ، والفِكريةِ ، والاجتماعيةِ في حياة المسلمين ، وكَدَّرَتْ صفاءَ الإسلام ونقاءَه[٢] ، وشوَّهت حقيقتَه عند كثير من المسلمين الموالين للإسلام والبعيدين عنه ، فيتَّخذ أولئك الضَّالون من تلك الأكاذيب المنسوبة زُوْراً إلى سيِّدنا رسول الله ﷺ تُكْأَةً لهم للنَّيل من الدِّين الحقِّ ، ووسيلةً للغَمْز من مقام الرَّسول الكريم عليه الصلاة والسلام ، وسبيلاً

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف : ص : ٥ .

(٢) المصنوع في معرفة الحديث الموضوع : ص : ٦ .

للهُزْء بالإسلام الحنيف ، الذي أنار اللهُ به العقولَ ، وفتح به القلوبَ ، وأخرج به الناسَ من الظلمات إلى النور[1] .

كيف نتخلَّص من هذا الخطر ؟

وقد شعر العلماء المتقدِّمون والمتأخِّرون من المحدِّثين الجهابذة والنقَّاد الصيارفة بمدى خطورة انتشار الأحاديث الواهية والموضوعة بين الناس في العصور التي عاشوها ، فدفعهم هذا الشعورُ إلى تأليف الكُتب في بيان الموضوعات ، وبذلوا فيه الجهدَ البالغ المستطاع ، جزاهم الله عن السنَّة المطهَّرة والذبِّ عنها خير الجزاء .

ولكن العصرَ الذي نعيش فيه هو أكثر من تلك العصور الغابرة رواجاً للأحاديث الموضوعة بين عامَّة الناس ـ وخاصتهم أيضاً ـ، ولذلك أسباب كثيرة ، ومنها الوسائل الإعلامية التي قامت بدورٍ كبيرٍ في إشاعتها لا يخفى ذلك على أحدٍ ، ويرجع في نشرها بين الناس المسؤوليةُ إلى الخطباء والوعَّاظ ذوي الثقافة الدينية الضئيلة ، والاطلاع السَّطحي على الحديث وعلومه ، فهكذا زادت الطينُ بِلَّةً ، ففي مثل هذه الساعة كان من الحقِّ على أهل العلم والخير أن ينشروا في أيدي الناس الكُتبَ التي تكشف اللِّثامَ عن الأحاديث الموضوعة ، وتميِّز الموضوعَ من الصحيح ، فإنَّ ذلك يزيد في توعيتهم وتبصيرهم بما يقولون ويشهدون ، ويُنقِّي ثقافتهم الدينيَّة من الشوائب الدخيلة التي أُلصقت بها ، فيعدِلون عن الأحاديث الموضوعة إلى الأحاديث الصحيحة ، وإنَّ خدمة السنة النبوية المطهَّرة بالذَّبِّ عنها ما ليس منها واجبٌ دينيٌّ هامٌّ ، وفي ذلك الخير كلُّه .

وعلى الطَّلاب ـ طلاب الشريعة خاصة ـ أن يُكثِروا النظرَ في كُتب الموضوعات ، ليعرفوا منها ما لم يكن يعرفوه بالوضع ، وليتذكَّروا ما كانوا قد

---

(١) المنار المنيف : ص : ٦ .

عرفوه ، وليصحِّحوا ما أخطؤوا فيه فظنُّوه حديثاً ثابتاً أو صحيحاً ، وهو حديثٌ ضعيفٌ أو موضوعٌ . فيحذرون العوامَ من الأحاديث الموضوعة ، ويَستعيضون لهم عنها بالأحاديث الصحيحة عن رسولنا الأعظم ﷺ ، وهي وافيةٌ كلَّ الوفاء بما يحتاج إليه كلُّ مسلم في أمر دينه ودنياه ، وهم ـ أي : الطلاَّب ـ خير المرشدين لهم إلى هذا .

وعلى الجامعات الإسلامية المنتشرة في العالم الإسلامي والعربي أن تهتمَّ بتدريس الأحاديث الموضوعة كمادةٍ مقرَّرةٍ إلى جانب تدريس الحديث النبوي الشريف ، وقد قدَّم هذا الاقتراحَ في الخمسينيات على شيخ الأزهر راويةُ العصر ، وأمين التراث الإسلامي : العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري ، أنقل هنا ما جاء فيه ، يقول رحمه الله تعالى :

« . . . أن يُعَيَّن في الدراسات العليا بالجامع الأزهر : أستاذٌ لعلم الأحاديث الموضوعة والواهية ، فيتَّخِذَ كتابَ « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » لأبي الحسن بن عرَّاق الكِنَاني : أساساً لدراسة هذا الموضوع لِمَا له من الميزة :

« من جهة أنَّ في أوَّله مقدَّمةً نفيسةً في الوَضْع والوضَّاعين منقولةً من « موضوعات ابن الجوزي » مع زيادةِ فوائد من غيره . وفي أوَّله أيضاً : « الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث » لسِبط ابن العَجَمي الحافظ ، لكثرة الحاجة إلى معرفة الرجال المعروفين بالوضع عند التحدُّث عن الأحاديث الموضوعة . . . فإذا استقصى أستاذُ هذا النوع البحثَ في باقي الكُتب المؤلَّفة في الأحاديث الموضوعة والواهية على التنبُّه إلى أحوال مؤلِّفيها من التسرُّع أو التروي في الحكم ، تمكَّن من إخراج كتابٍ للناس أجمع وأوثق وأنفع مما تقدَّم »[١] .

•••

---

(١) مقالات الكوثري : ص : ٤٨٨ .

المصادر والمراجع

١ ـ **الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث** : لعبد المجيد محمود . ن : دار الوفاء ، ط : ١ ، عام ١٣١٩هـ .

٢ ـ **الآثار المرفوعة** : للإمام عبد الحي اللكنوي . ت : محمد السعيد بسيوني زغلول . ن : دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣ ـ **الأسرار المرفوعة** : للإمام علي القاري الهروي . ت : محمد لطفي الصباغ . ن : المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط : ١ ، عام ١٣٩١هـ .

٤ ـ **الإمام عبد الحي اللكنوي ، علامة الهند وإمام المحدّثين والفقهاء** : للدكتور ولي الدين الندوي . ن : دار القلم ، دمشق ، ط : ١ ، عام ١٤١٥هـ (١٩٩٥م) .

٥ ـ **البداية والنهاية لابن كثير** . ن : دار الفكر ، دمشق .

٦ ـ **تأويل مختلف الحديث** : للإمام عبد الله بن مسلم قتيبة الدينوري . ت : محمد عبد الرحيم ، ن : دار الفكر ، دمشق ، ط : ١ ، عام ١٤١٥هـ (١٩٩٥م) .

٧ ـ **تحرير علوم الحديث** : لعبد الله بن يوسف الجُدَيع . ن : مؤسسة الريان ـ بيروت ، ط : ١ ، عام ١٤٢٤هـ .

٨ ـ **تدريب الراوي** : للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . ت : الدكتور أحمد عمر هاشم ، ن : دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط : ١ ، عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) .

٩ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة** . لأبي الحسن علي بن محمد بن عرَّاق الكناني . ت : عبد الله الوهاب بن عبد اللطيف ، وعبد الله محمد صديق الغماري . ن : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : ١ ، عام ١٣٩٩هـ .

١٠ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** : للخطيب البغدادي . ت : محمود الطحان ، ن : دار المعارف ، الرياض ، ط : ١ ، عام ١٤٠٣هـ .

١١ ـ **الجرح والتعديل** : لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي . ن : دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٢ ـ **الحديث النبوي ، مصطلحه ، بلاغته ، كُتبه** : لمحمَّد بن لُطفي الصبَّاغ . ن : المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط : ٧ ، عام ١٤١٨هـ (١٩٩٧م) .

١٣ ـ **الرسالة المحمدية** : للعلامة سيد سليمان الندوي . ت : سيد عبد الماجد الغوري . ن : دار ابن كثير ، دمشق ، ط : ١ ، عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م) .

١٤ ـ **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرّفة** : للعلامة محمد بن جعفر الكتاني . ن : دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط : ٦ ، عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) .

١٥ ـ **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي** : للدكتور مصطفى السباعي ، ن : المكتب الإسلامي ، بيروت ، و دار الورّاق ، الرياض ، ط : ١ ، عام ١٤١٩هـ (١٩٩٨م) .

١٦ ـ **شرحُ شرحِ نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر** : للإمام المحدِّث علي بن سلطان محمد الهروي القاري . ت : محمد نزار تميم و هيثم نزار تميم ، ن : دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، ط : ١ ، لم يذكر عام الطبعة .

١٧ ـ **شرح صحيح مسلم** : للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي . ن : المطبعة المصرية ، ط : ١ ، عام ١٣٤٧هـ .

١٨ ـ **شرح نهج البلاغة** : لابن أبي الحديد . ن : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، طبع عام ١٣٨١هـ .

١٩ ـ **ضُعفاء العقيلي** : لمحمَّد بن عمرو العُقيلي . ت : عبد المعطي أمين قلعجي . ن : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : ١ ، عام ١٤٠٤هـ .

٢٠ ـ **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث** : للإمام محمد عبد الحي اللكنوي الهندي . ت : عبد الفتاح أبو غدة ، طبع مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، ط : ٣ ، عام ١٤١٦هـ .

٢١ ـ **العِلل المتناهية** : لابن الجوزي . ت : خليل الميس ، ن : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : ١ ، عام ١٤٠٣هـ .

٢٢ ـ **علوم الحديث** : لابن الصَّلاح . ت : الدكتور نور الدين عتر ، ن : دار الفكر ، دمشق ، ط : ٣ ، عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) .

٢٣ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** : للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ن : المطبعة السلفية ، القاهرة ، طبع ١٣٨٠هـ .

٢٤ ـ **الفردوس بمأثور الخطاب** : لأبي شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي . ت : محمد السعيد بن بسيوني زغلول . ن : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : ١ ، عام ١٤٠٦هـ .

٢٥ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة** : للإمام محمد بن علي الشوكاني . ت : عبد الرحمن يحيى معلمي . ن : المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط : ٣ ، عام ١٤٠١هـ .

٢٦ ـ **القاموس المحيط** : لمجد بن محمد يعقوب الفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : ٧ ، عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) .

٢٧ ـ **قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث** : للشيخ محمد جمال الدين القاسمي . ت : محمد بهجة البيطار ، ن : دار النفائس ، بيروت ، ط : ٢ ، عام ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م) .

٢٨ ـ **الكامل** : لابن عدي . ت : يحيى مختار غزاوي ، ن : دار الفكر ، دمشق ، ط : ٣ ، عام ١٤٠٩هـ .

٢٩ ـ **كتاب معرفة التذكرة** : لابن التيسراني . ت : الشيخ عماد الدين أحمد حيدر ، ن : مؤسسة الكتب الثقافية ، ط : ١ ، عام ١٤٠٦هـ .

٣٠ ـ **كشف الخفاء** : للعجلوني . ت : أحمد القلاش ، ن : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : ٤ ، عام ١٤٠٥هـ .

٣١ ـ **الكفاية** : للخطيب البغدادي . ن : دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد (دكن) الهند . ط : ١ ، عام ١٣٥٧هـ .

٣٢ ـ **اللآلي المصنوعة** : للحافظ السيوطي . ت : أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة . ن : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : ١ ، عام ١٤١٧هـ .

٣٣ ـ **لسان الميزان** : للحافظ ابن حجر العسقلاني . ت : الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ، ت : دار البشائر الإسلامية ـ بيروت . ط : ١ ، عام ١٤٢٣هـ .

٣٤ ـ **لمحات في أصول الحديث** : الدكتور محمد أديب صالح . ن : المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط : ٦ ، عام ١٤١٨هـ (١٩٩٧م) .

٣٥ ـ **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث** : عبد الفتاح أبو غدة . ن : مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، ط : ٤ ، عام ١٤١٧هـ .

٣٦ ـ **المجروحين** : لابن حبان . ت : محمود إبراهيم زايد ، ن : دار الوعي ، ط : ١ ، عام ١٣٩٦هـ .

٣٧ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** : لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي . دار الفكر ، دمشق .

٣٨ ـ **المصباح في أصول الحديث** : للسيِّد قاسم الأندجاني . ن : مكتبة الزمان ، المدينة المنورة ، ط : ٢ ، عام ١٤٠٨هـ (١٩٨٧م) .

٣٩ ـ **مصنَّف عبد الرزاق** : ت : حبيب الرحمن الأعظمي ، ن : المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط : ١ .

٤٠ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع** : للإمام علي القاري الهروي المكِّي . ت : عبد الفتاح أبو غدة ، ن : مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، ط : ٥ ، عام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) .

٤١ ـ **المقاصد الحسنة** ، للحافظ السخاوي . ت : محمد عثمان الخشت ، ن : دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط : ١ ، عام ١٤٠٥هـ .

٤٢ ـ **مقالات الكوثري**: للعلامة محمد زاهد الكوثري. ن : المكتبة التوفيقية، القاهرة .

٤٣ ـ **المنار المنيف في الحديث الصحيح والضعيف** : لابن القيم الجوزية . ت : عبد الفتاح أبو غدة ، ن : مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، ط : ١ ، ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) .

٤٤ ـ **منهاج السُّنة** : لابن تيمية . طبعة بولاق ، وطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، طبعة عام ١٤٠٦هـ .

٤٥ ـ **منهج النقد في علوم الحديث** : الدكتور نور الدين عتر . طبع دار الفكر المعاصر ، بيروت ـ ودار الفكر ، دمشق ، ط : ٣ ، عام ١٤١٨هـ (١٩٩٧م) .

٤٦ ـ **الموضوعات** : لابن الجوزي . ت : عبد الرحمن محمد عثمان . ن : المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، ط : ٢ ، عام ١٣٨٦هـ .

٤٧ ـ **ميزان الاعتدال** : للحافظ الذهبي . ت : علي محمد معوض ، وعامل أحمد ، وعبد الموجود ، ن : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : ١ ، عام ١٤١٦هـ .

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
التقدمة	٥
القسم الأول : الوضع في الحديث	
تعريف الحديث الموضوع لغةً واصطلاحاً	١١
١ ـ الوضع في اللغة	١١
٢ ـ الحديث الموضوع في الاصطلاح عند المحدِّثين	١٢
الوضع في الحديث من جهة التعمُّد والغفلة	١٣
الأوَّل : التعمُّد والغفلة	١٣
الثاني : الغفلة والخطأ	١٤
الوضع في الحديث : إثمه، وحكمه، وحكم رواية الحديث الموضوع	١٦
إثم الكذب على رسول الله ﷺ	١٦
حُكم وضع الحديث	١٧
هل تُقبل رواية الواضع أو الكاذب بعد موته ؟	١٨
حُكم رواية « الحديث الموضوع »	١٩
بداية ظهور الكذب و الوضع في الحديث	٢٠
الشيعة و وضعُ الحديث	٢١
أسباب الوضع في الحديث	٢٤
أولًا : الخلافات السياسية	٢٤
ثانياً : العداوة للإسلام	٢٥
ثالثاً : العصبية للجنس والقبيلة واللغة والبلد	٢٦
رابعاً : القصص والوعظ للترغيب و الترهيب	٢٧
خامساً : الخلافات المذهبية والكلامية	٢٩
سادساً : الاحتساب في الوضع للترغيب والترهيب	٣٠
سابعاً : التقرُّب من السلاطين والحُكام	٣٢

موقف العلماء والمحدِّثين من « الحديث الموضوع » ٣٤
نتائج الوضع في الحديث ٣٧

القسم الثاني : ضوابط وقواعد لمعرفة الوضع في الحديث

بعض مصادر متون الأحاديث الموضوعة ٤١
ضوابط خاصة لمعرفة الوضع في الحديث في السند والمتن ٤٣
أولًا : علامات الوضع في السند ٤٣
ثانياً : علامات الوضع في المتن ٤٤
ضوابط عامة لمعرفة « الحديث الموضوع » ٤٩
أصناف الوضَّاعين للحديث ٥٥

القسم الثالث : الكتب المؤلَّفة على الموضوعات

أهمُّ الكُتب المؤلَّفة على الأحاديث الموضوعة ٥٩
الأحاديث الموضوعة في كتب أخرى ٦٨
ما فائدة كَتْب الموضوعات وكُتُبها ؟ ٧٠

القسم الرابع
الاصطلاحات والألفاظ المستعملة في كُتب الموضوعات وتراجم الوضَّاعين

الاصطلاحات المستعملة في عبارات المحدِّثين النقَّاد في الأحاديث الموضوعة ٧٥
العبارات المستعملة في تراجم الكذَّابين والوضَّاعين في الرَّمي بالكذب والوصم بالوضع ٨٠
ختام البحث : سبب انتشار الأحاديث الموضوعة في هذا العصر ، وضررُها في الأمور الدينية المهمة ٨٧
كيف نتخلَّص من هذا الخطر ؟ ٨٨
فهرس المصادر والمراجع ٩١
فهرس الموضوعات ٩٥

* * *

A STUDY OF
THE FABRICATED HADITH

By: Sayyid Abdul Majid Ghouri

هذا الكتاب

يعرِّف هذا الكتابُ مباحثَ الوَضْع في الحديث ، ويبيِّن أسبابه ، ويُظْهِر خطورتَه ، ويؤصِّل له ، ويذكر اصطلاحاته العامة وعباراته الخاصة للمحدِّثين الأوتاد والحفَّاظ النقَّاد في معرفته ، ويُبَيِّن حكمَه ، ويحدِّد الضوابط لمعرفة الوَضْع والوَضَّاعين ، ويعرِّف مصادر كتب الوَضْع وخصائصَ كلّ واحدٍ منها ، ويَدُلُّ على طريقة التخلُّص من الأحاديث الموضوعة والواهية التي قد شاعَ استعمالُها عند الناس ، فهو بلاءٌ عظيمٌ وشَرٌّ مستطيرٌ يَهْدِم جانباً كبيراً من الدِّين ، ويشوِّه حقيقتَه عند كثيرٍ من المسلمين الموالين للإسلام ، أو البعيدين عنه ، فيتخذون من هذه الموضوعات زُوْراً إلى سيدنا رسول الله ﷺ ، وتُكَأةً لهم للنَّيل من الدين الحق ، ووسيلةً للغَمْز من مقام الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام ، وسبيلاً للهُزْءِ بالإسلام الحنيف والدَّسِّ فيه .



دمشق - ص.ب ٣١١
بيروت - ص.ب ١١٣/٦٣١٨
www. ibn - Katheer.com
info@ ibn - Katheer.com